Distribution: Restricted EB 2004/83/R.20/Rev.1 2 December 2004
Original: English البند 11(ب) (iii) من جدول الأعمال Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثالثة والثمانون

روما، 1–2 ديسمبر/كانون الأول 2004

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

جمهورية تنزانيا المتحدة

من أجل

برنامج مساندة الخدمات الزراعية

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة iii

الموازين والمقاييس iii

خريطة منطقة البرنامج iv

موجز القرض v

موجز البرنامج vi

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق 1

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي 1

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة 2

جيم – استراتيجية الصندوق في التعاون مع تنزانيا 3

الجزء الثاني – البرنامج 5

ألف – منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة 5

باء – أهداف البرنامج ونطاقه 6

جيم – عناصر البرنامج 7

دال – التكاليف والتمويل 9

هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها 12

واو – التنظيم والإدارة 12

زاي – المبررات الاقتصادية 14

حاء – المخاطر 15

طاء – الأثر البيئي 15

ياء – السمات الابتكارية 16

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني 16

الجزء الرابع – التوصية 16

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها 17

الذيول

الذيل الأول:	**البيانات القطرية**	**1**
الذيل الثاني:	**تمويل الصندوق السابق في تنزانيا**	**2**
الذيل الثالث:	**الإطار المنطقي**	**3**
الذيل الرابع:	**الهيكل التنظيمي**	**11**
الذيل الخامس:	**أنشطة الجهات المانحة الأخرى في مجال استئصال الفقر**	**14**

معادلات العملة

وحدة العملة	=	شلن تنزاني
1.00 دولار أمريكي	=	1105 شلن تنزاني
1.00 شلن تنزاني	=	0.0905 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة

السنة المالية

1 يوليو/تموز – 30 يونيو/حزيران

خريطة منطقة البرنامج

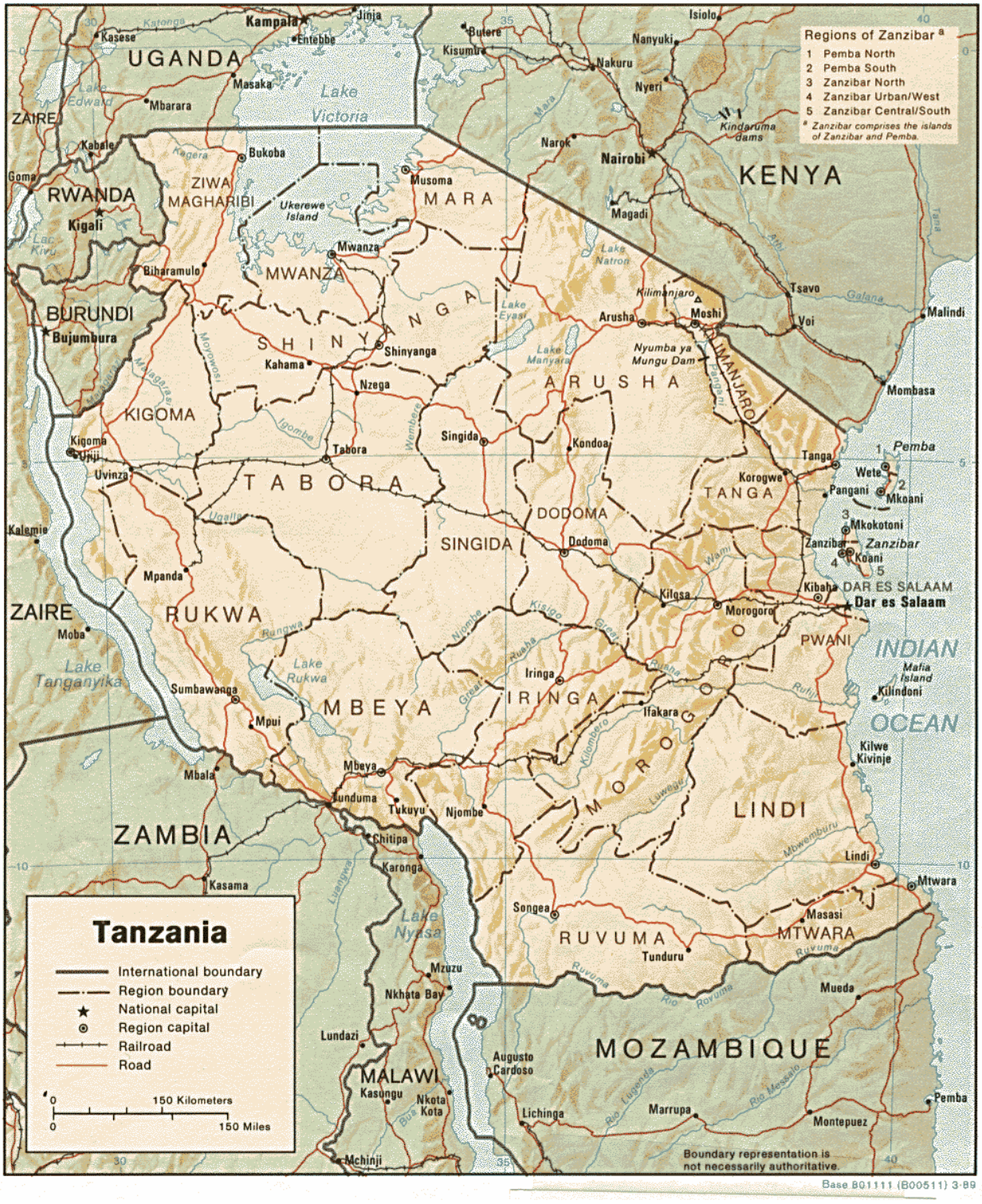

المصدر: مجموعة خرائط موقع خدمات المعلومات BUBL Link

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية تنزانيا المتحدة

برنامج مساندة الخدمات الزراعية

موجز القرض

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية تنزانيا المتحدة
الوكالات المنفذة:	الوزارات الأربع المعنية بالقطاع الزراعي
التكلفة الكلية للبرنامج:	221.2 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق:	17.05 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 25 مليون دولار أمريكي تقريبا) منها 13.9 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 20.4 مليون دولار أمريكي تقريبا) للبرنامج الفرعي في بر تنزانيا، و3.15 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 4.6 مليون دولار أمريكي تقريبا) من أجل البرنامج الفرعي لزانزابار
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	تيسيرية للغاية
الجهات المشاركة في التمويل:	البنك الدولي وجهات مانحة ثنائية
قيمة التمويل المشترك:	شركاء التنمية: 72.7 مليون دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك:	التمويل بسلة العملات
مساهمة المقترض:	117.3 مليون دولار أمريكي (البر الرئيسي) 1.3 مليون دولار أمريكي (زانزبار) 4.8 مليون دولار أمريكي (البر الرئيسي)
مساهمة المستفيدين:	42 000 مليون دولار أمريكي (زانزبار)
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

موجز البرنامج

البرنامج: سيدعم البرنامج رؤية وطنية واستراتيجية للإرشاد المناصر للفقراء بما يتماشى مع أهداف وثيقة استراتيجية الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية مستفيدا في ذلك من خبرته على مدى عشر سنوات في جمهورية تنزانيا المتحدة فيما يتعلق بطبيعة وحجم المعوقات التكنولوجية والتنظيمية والمالية التي تواجه المزارعين الفقراء. وسوف يعيد البرنامج هيكلة وتنظيم نظام الإرشاد والبحوث القائم من خلال نهج لا مركزي وموجه نحو المستفيدين معتمدا في ذلك على النهج القطاعية والتمويل بسلة العملات. وسوف يشمل ذلك تعزيز سيطرة المستفيدين على السياسات وجداول الأعمال والموارد المالية، مما سيتيح للمزارعين ومنظماتهم الحصول على خدمات بأسعار اقتصادية من مجموعة من مقدمي الخدمات.

من هم المستفيدون؟ تم تحديد ثلاث مجموعات من المستفيدين: زهاء 000 480 مزارع سيستفيدون من التمكين والخدمات المحسنة في مقاطعات العمل السريع الاثنتين والأربعين؛ و000 317 مزارع في المقاطعات الثماني والسبعين الأخرى التي يجري فيها التمكين من خلال البرامج التكميلية؛ و000 734 مزارع سيستفيدون من الاستثمارات في البحوث الزراعية المحسنة الموجهة لخدمة المستفيدين والممولة من صناديق البحوث والتنمية الزراعية المحلية. ولذلك، من المتوقع أن يصل مجموع عدد الأشخاص الذين سيستفيدون مباشرة من هذه المصادر الثلاثة في برنامج البر الرئيسي إلى 1.53 مليون مزارع أو 000 575 أسرة بما يعادل زهاء 10 في المائة من مجموع السكان المزارعين في البلد. أما بالنسبة لزانزبار فإن التقديرات تشير إلى أن نحو 000 48 من صغار المزارعين وصيادي الأسماك سيستفيدون من البرنامج مع منح الأولوية للنساء والمجموعات المهمشة.

لماذا هم فقراء؟ تشمل الصعوبات التي يواجهها السكان الزراعيون، خاصة الفقراء، تدني الإنتاجية بسبب نظم الإنتاج التي يغلب عليها الطابع اليدوي، وارتفاع تكاليف الوصول إلى وسائل الإنتاج وغيرها من خدمات الدعم؛ والسياسات والأنظمة والتشريعات الزراعية التي، على الرغم من تحررها بدرجة كبيرة، مازالت تعوق وصول الفقراء إلى التكنولوجيا والتمويل والأسواق والموارد الطبيعية؛ وعدم تحيز منظمات المزارعين ومؤسسات القطاعين العام والخاص لصغار المزارعين، بمن فيهم النساء. ونتيجة لذلك، تظل اختيارات هؤلاء الأشخاص غير معروفة ويتعذر سماعهم أو مراعاتهم في خطط التنمية على مستوى القرى أو المقاطعات؛ وسوء التنسيق والربط والتكامل بين البحوث والإرشاد، بما في ذلك ضعف القدرة على توفير الخدمات الزراعية، مما يفاقم من صعوبة تقديم خدمات تتسم بفعالية التكلفة والكفاءة والمساءلة وتلبي الاحتياجات والأولويات المحددة لصغار المزارعين والنساء من أجل زيادة إنتاجهم في مختلف المناطق الزراعية الإيكولوجية.

ماذا سيقدم البرنامج لهم؟ سيساعد البرنامج على تطبيق نهج مؤسسية تعددية لتلبية الطلب على خدمات الإرشاد والبحوث والمعلومات المناصرة للفقراء والمساعدة على تقديم هذه الخدمات بما يضمن ويعزز جودتها ويقوي الشراكات بين المزارعين والقطاعين الخاص والعام، ويحقق اللامركزية في تخطيط البرامج وترتيبات التنفيذ التي تخضع لسيطرة المستفيدين. وسوف يتحقق كل ذلك عن طريق ما يلي: (أ) تمكين المزارعين/منظمات المزارعين من خلال توفير المعرفة والمعلومات والتكنولوجيا والتمويل والدعم التنظيمي لمساعدتهم على تحسين معيشتهم؛ (ب) تحسين تقديم

الخدمات من خلال الإصلاح والترشيد والمساندة لمقدمي الخدمات الزراعية في القطاعين العام والخاص، وبناء القدرات والتدريب، وإفساح المجال أمام المستفيدين لممارسة قدر أكبر من السيطرة على عملية تخصيص الموارد وإدارتها؛ (ج) توفير آليات لكفالة التنسيق ومراقبة الجودة، والمشاركة في الرصد والتقييم وتقييم الأثر على مختلف المستويات من أجل زيادة كفاءة البرنامج وفعاليته.

كيف سيشارك المستفيدون في البرنامج؟ سيتم تطبيق ثلاثة نهج مؤسسية متكاملة لكفالة فعالية مشاركة المستفيدين في البرنامج، وهذه النهج هي: (أ) تشجيع إنشاء وتعزيز وتقوية المنظمات القاعدية الشعبية للمزارعين (مثل المدارس الميدانية للمزارعين) والشبكات، مثل منتديات المزارعين لتملك وتشغيل وإدارة العملية، بما في ذلك تحديد أولويات السياسات وتوزيع الموارد المالية؛ (ب) إنشاء الأجهزة الملائمة لكفالة توازن تمثيل المزارعين ومنظماتهم في مختلف اللجان الحكومية المحلية والمركزية المسؤولة عن السياسات والأنظمة والتشريعات والاستثمارات؛ (ج) توطيد الروابط بين المزارعين ومنظمات القطاع الخاص المسؤولة عن الخدمات والتمويل والأسواق.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي
بشأن قرض مقترح تقديمه إلى
جمهورية تنزانيا المتحدة
من أجل
برنامج مساندة الخدمات الزراعية

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية تنزانيا المتحدة بما قيمته 17.05 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 25 مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية، وذلك من أجل تمويل برنامج مساندة الخدمات الزراعية. ويتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة القرض باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق[1]

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - أحرزت جمهورية تنزانيا المتحدة تقدما هائلا أثناء العقد الماضي بفضل سياسات الواقعية الاقتصادية والترشيد. على أنه حتى الآن لم تبذل أي جهود للحد من الفقر، خاصة في المناطق الريفية حيث يستشري الفقر ويشكل جزءا هيكليا من الحياة هناك. وينخفض بشكل واضح الناتج القومي الإجمالي للفرد في البلد والبالغ 270 دولارا أمريكيا (عام 2003) عن متوسطه البالغ 503 دولارات أمريكية في شبه القارة ككل.

2 - وعلى الرغم من ارتفاع كثافة الأيدي العاملة في قطاع الزراعة، ما زالت الزراعة أهم القطاعات وأكثرها رواجا، حيث يعمل فيها ما يقدر بنحو 85 في المائة من مجموع القوة الوطنية العاملة زهاء 73 في المائة من كل الصادرات و48 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (1997-2001). ويمتلك أكثر من 93 في المائة من سكان البلد ما متوسطه هكتارين من الأراضي الصالحة للزراعة. ولا تتفاوت أحجام المزارع تفاوتا كبيرا بين أصحاب الحيازات الصغيرة على الرغم من الفروق الكبيرة في الدخل بين المناطق. ولعل درجة عدم التكافؤ في توزيع الأراضي بين الأسر تقل عن مثيلاتها في البلدان الأفريقية الأخرى حيث تشير التقديرات إلى أن معامل جيني لتركيز الأراضي قد بلغ 0.35 بينما وصل إلى 0.42 في موزامبيق (القطاع التقليدي) و0.55 في كينيا والصومال، و0.64 في غانا.

[1] لمزيد من المعلومات انظر الذيل الأول.

3 - وتعد الزراعة أهم مصدر للدخل في تنزانيا، حيث تمثل 90 في المائة من دخل 20 في المائة من السكان الذين يحتلون أدنى موقع على سلم الدخل و64 في المائة من 20 في المائة من السكان الذين يحتلون الموقع الأعلى. ويمثل إنتاج المحاصيل أكبر قطاع فرعي في الزراعة حيث يساهم بنحو 65 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتشمل محاصيل الكفاف الرئيسية الذرة، والذرة الرفيعة، والدخن، والكسافا، والأرز، والموز الأفريقي، والقمح، والبقول. ويسهم معظم أصحاب الحيازات الصغيرة في زراعة المحاصيل النقدية الرئيسية، وهي البن والقطن والتبغ والكاشيو، بينما تقوم المزارع الكبيرة بإنتاج معظم السكر والسيزال والشاي. ويمثل الإنتاج الحيواني ثاني أكبر قطاع حيث يمثل 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن هذا القطاع لم يحقق أقصى إمكاناته بسب الافتقار إلى التكامل الوثيق مع النظم الزراعية الشاملة. ولا تتمتع البلاد بالاكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء، ويقدر النقص السنوي في الغذاء بنحو 000 700 طن من المحاصيل الغذائية الأساسية في حين أن العجز يصل أحيانا إلى 1.5 مليون طن أثناء الفيضانات وموجات الجفاف.

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

4 - يقوم الصندوق منذ عام 1996 باختبار عدد من نهج الإرشاد والبحوث الرائدة في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة. وتشمل هذه النهج في تنزانيا مشروع مبادرات المزارعين في إقليم مارا ومشروع كاجيرا لإدارة الزراعة والبيئة من أجل تمكين المزارعين، بغض النظر عن حجم عملياتهم ومواقعهم الزراعية الإيكولوجية والممارسات الزراعية المتنوعة، من الحصول على الخدمات الملائمة على أساس طلباتهم واحتياجاتهم وأولوياتهم. والسمة المميزة لهذه التدخلات هي قدرتها على مساعدة المزارعين على تملك وتشغيل وإدارة العملية، واستحداث وبناء تكنولوجيا خاصة بتكلفة منخفضة، ونشر ونقل هذه المعرفة من خلال مجموعات المزارعين ومن خلال برامج التبادل بين المزارعين. وبالنظر إلى المرونة الشديدة التي تنطوي عليها تلك المبادرات الرائدة، بات من الممكن استعمال وتطبيق المكافحة المتكاملة للآفات، والتكنولوجيا المتكاملة لتغذية الآفات في إنتاج المحاصيل النقدية والغذائية، وتنظيم المزارعين لإنشاء مشاريعهم التجارية الخاصة من أجل تلبية احتياجاتهم من المدخلات/المخرجات، والدخول في مفاوضات تعاقدية مع منظمات البحوث والمنظمات غير الحكومية ومقدمي الخدمات في القطاع الخاص للحصول على خدمات الإرشاد والبحوث. واتجهت المشروعات الحديثة التي يساعدها الصندوق إلى تطبيق نهج تصاعدي يركز أكثر على القواعد الشعبية ويستند إلى الطلب في تحقيق التنمية الزراعية والاجتماعية.

5 - وقد أقر الصندوق مؤخرا برنامجين وطنيين من حيث نطاقهما، هما برنامج الخدمات المالية الريفية وبرنامج تطوير نظم التسويق الزراعي. ويهدف هذان البرنامجان إلى تقوية المنظمات القاعدية للمزارعين، وإقامة روابط خلفية وأمامية بينهم وبين جهات تشغيل الأسواق والبنوك التجارية من أجل تمكين المزارعين من الحصول على الدعم التقني والاستشاري والمالي استنادا في المقام الأول إلى مبادئ السوق. وأثناء تنفيذ المشروع الجاري، ستقام روابط مع هذه البرامج بغرض تعزيز تكميل الخدمات الزراعية.

جيم – استراتيجية الصندوق في التعاون مع تنزانيا

سياسة تنزانيا لاستئصال الفقر

6 - منذ حصول تنزانيا على الاستقلال، أصبح حجر الزاوية للسياسة التنزانية يتمثل في السعي إلى تحقيق المساواة والاعتماد على الذات. وطرأت عدة تغييرات على تلك السياسة على مدى العقدين الفائتين، وازداد التركيز كثيرا على الحد من الفقر الريفي وفقا لوثيقة استراتيجية الحد من الفقر ورؤية عام 2025. واستنادا إلى الأهداف الطويلة الأجل، انتهت الحكومة الآن من وضع وثيقة استراتيجية تنمية القطاع الزراعي ووثيقة استراتيجية التنمية الريفية باعتبارهما تمثلان الأداتين الرئيسيتين لتنفيذ خطط وبرامج الحد من الفقر لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي ظل الاعتراف بأن الفقر كامن في المناطق الريفية، تتمثل الأهداف الأساسية لهاتين الاستراتيجيتين في حفز نمو الاقتصاد الريفي عن طريق الاستفادة من المكاسب التي تحققت على المستوى الكلي وتمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر من خلال تحسين فرص الوصول إلى الأراضي والمياه والموارد المالية والأسواق. وعملا على تحقيق هذه الأهداف، ستغطي استراتيجية تنمية القطاع الزراعي الأنشطة المرتبطة بإنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية وغير ذلك من أنشطة الأعمال التجارية الزراعية ذات الصلة، بينما ستشمل استراتيجية التنمية الريفية تطوير الاقتصاد الريفي برمته من أجل تعزيز البنية الأساسية الريفية والحكم السليم وبناء القدرات، والمساعدة على تنسيق السياسات وتكاملها مع الإجراءات الاستراتيجية. كما تعترف الحكومة بالأهمية البالغة لتقوية أداء القطاع الزراعي من أجل تسريع النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي والحد من الفقر.

استراتيجية الصندوق في تنزانيا

7 - تبرز وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية التي أقرها المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2003 مجالات التدخل استنادا إلى وثيقة استراتيجية الحد من الفقر ووثيقة استراتيجية تنمية القطاع الزراعي وتجارب البرنامج داخل *الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2002-2006* واستراتيجية الصندوق في هذا الإقليم. ويعطي الإطار الاستراتيجي أولويته الاستراتيجية للنمو لصالح الفقراء والتغيير التكنولوجي ودعم المؤسسات القاعدية للفقراء. والتغيير هو ما تريده الحكومة وما يريده المزارعون. وفي إطار وثيقة استراتيجية التنمية الريفية، تسعى الحكومة والبنك الدولي والمؤسسة الآيرلندية للتعاون الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق إلى تحديد طبيعة التغييرات اللازمة لتحقيق طموحات المزارعين وإفساح المجال أمام التنزانيين لتحقيق التغيير بفعالية. ولن تُستكشف تلك القضايا وغيرها من القضايا إلا حالما تبدأ عملية التغيير أثناء التنفيذ. ولم يحدث في أي وقت من الأوقات في الماضي أن تغيرت الخدمات الزراعية في هذا البلد بهذه الطريقة. وبالنظر إلى وجود بعض أوجه التشابه مع برنامج الخدمات الزراعية الاستشارية على الصعيد الوطني في أوغندا، تم استيعاب الدروس الناشئة. ولابد أن يكون دعم المرونة والتعلم من خلال التجربة مصحوبا بمساءلة حقيقية أمام المزارعين وجهات التمويل.

8 - ويشترك الصندوق في هذه العملية لأن المزارعين التنزانيين في حاجة ماسة إلى تحسين إمكانية وصولهم إلى التكنولوجيا المفيدة، ولأن هذه العملية تفسح المجال لإنشاء مجموعة شاملة ودائمة من الآليات لتلبية تلك الحاجة. وعندما يبدأ تطبيقها، سيتم تطبيق النهج القطاعية حيثما يجري توسيع النطاق والتنسيق وعندما يتم التغلب على تحديات تحقيق

فعالية المعونة. وتغطي مشاركة الصندوق في برنامج مساندة الخدمات الزراعية الفجوة الجارية في الحافظة بالنظر إلى معالجته للمسائل المتعلقة بالإنتاج الزراعي والخدمات الزراعية والعمل في نفس الوقت على توفير فرص الارتباط بالبرامج الجارية، خاصة ما يتعلق منها بالتمويل الريفي وخدمات التسويق.

أنشطة الجهات المانحة الأخرى في مجال استئصال الفقر

9 - روعيت أثناء تصميم البرنامج أنشطة الجهات المانحة الأخرى، ويعرض الذيل الخامس المعلومات ذات الصلة.

الأساس المنطقي للبرنامج

10 - **الأساس المنطقي للبرنامج واعتبارات التصميم.** تم تصميم وإعداد برنامج مساندة الخدمات الزراعية كجزء لا يتجزأ من العملية المملوكة للبلد. ويتسق البرنامج مع إطار وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية ويسلط الضوء على الاستراتيجية الإقليمية للصندوق في أفريقيا الشرقية والجنوبية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وإضافة إلى إعداد برنامج مساندة الخدمات الزراعية في إطار عملية الصياغة الوطنية المتفق عليها بخصوص برنامج تنمية القطاع الزراعي، فقد خضعت عملية تجهيز البرنامج للفحص والتثبت الدقيقين من هيئة تنسيق الجهات المانحة القطاعية ذات الصلة.

11 - وبناء على طلب الحكومة، تم الشروع في عملية الاستهلال والصياغة في نوفمبر/تشرين الثاني 2002 باستخدام نهج تشاركي للغاية وبمشاركة نشطة من عدد من فرق العمل المحلية والأفرقة العاملة المواضيعية وفرق الصياغة الخاصة بالاستثمار وبمساعدة من فريق المساعدة التقنية الذي تشارك فيه جهات مانحة متعددة. وتمثلت الأهداف فيما يلي: (i) بناء توافق في الآراء وتعزيز الرؤية للخدمات الزراعية، خاصة فيما يتعلق بإصلاح خدمات الإرشاد والوكالة التنفيذية الوطنية المقترحة لتقديم الخدمات الزراعية؛ (ii) المساعدة على تحقيق الترابط بين الخدمات الزراعية والأنشطة الاستثمارية التكميلية التي لم يتم بعد البدء فيها أو التي جرى استهلالها ميدانيا في إطار فرقة العمل الأولى؛ (iii) كفالة اتساق الإصلاح المقترح للخدمات الزراعية وبرنامج مساندة الخدمات الزراعية مع برنامج إصلاح الحكومة المحلية؛ (iv) تحديد طرائق مساندة شركاء التنمية من أجل الحد من الفقر الريفي مع التركيز بشكل خاص على المجموعات المستهدفة من الصندوق، وهم أفقر الفقراء وصغار المزارعين والنساء؛ (v) التشديد على دعم البرامج في إطار آلية التمويل بسلة العملات من أجل إعطاء مزيد الاهتمام والتمويل لقطاع الزراعة؛ (vi) إعداد هيكل تفصيلي لمكون رئيسي ومكون فرعي لصالح البر الرئيسي وجزيرة زانزبار على السواء مع توفير آليات التمويل الملائمة (تدفق الأموال) زانزبار لتلبية احتياجات المزارعين وتحقيق أولوياتهم. وإضافة إلى الاجتماعات والتفاعلات الاعتيادية مع الحكومة، عقدت على الأقل أربع حلقات عمل لأصحاب المصلحة وثلاث اجتماعات للجهات المانحة المتعددة من أجل بلورة عملية التفكير والاتفاق على الإطار الأساسي للبرنامج.

12 - وتولت فرقة العمل الثالثة مهمة تصميم برنامج مساندة الخدمات الزراعية في البر الرئيسي للبلد. ومنذ استهلال البرنامج في أبريل/نيسان 2003، شرعت فرقة العمل الثالثة في تكوين أفرقة عاملة ودراسات مساندة حول البحوث والإرشاد، وتمكين المزارعين، ومنظمات المزارعين، والمعلومات والاتصالات. ونظمت فرقة العمل مشاورات موسعة بين أصحاب المصلحة من أجل التوصل إلى تفاهم بشأن الحالة السائدة واستطلاع خيارات تعزيز الخدمات من أجل

تحسين تلبية احتياجات المستفيدين. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2003، أوصت فرقة العمل الثالثة بأن تستند الإصلاحات والعمليات المقبلة إلى استراتيجية وطنية موحدة تشمل الخدمات الزراعية والحيوانية على السواء، والحرص في الوقت ذاته على تحقيق التكامل بين مختلف العناصر الزراعية، خاصة البحوث والإرشاد والتدريب والمعلومات والاتصالات.

13 - كما جرى التحضير لبرنامج مناظر في جزيرة زانزبار. وبالنظر إلى الترتيبات المؤسسية الرسمية وموقع زانزبار في جمهورية تنزانيا المتحدة، قد تعتبر الأنشطة المنفذة في إطار برنامج زانزبار مرتبطة بالأنشطة المنفذة في برنامج البر الرئيسي، ولكنها لن تكون مستقلة تماما عنها. وتتمتع زانزبار بهيكلها المؤسسي الخاص بها حيث يوجد بها وزارة للزراعة والموارد الطبيعية والبيئة والتعاونيات، ومختلف الترتيبات المؤسسية. ولذلك فإن برنامج زانزبار يرمي إلى تحقيق نفس الهدف ويتضمن نفس الأنشطة والنهج والمبادئ المحددة في الإطار المؤسسي والتنظيمي، ويلتزم بخطة زانزبار للحد من الفقر، ورؤية زانزبار لعام 2020 وسياسة القطاع الزراعي.

14 - وفي مارس/آذار 2004، قام فريق إنمائي حكومي مشترك بإعداد وثيقة مفاهيم تحدد برنامجا ممكنا لدعم الخدمات الزراعية من أجل حفز إصلاح الخدمات الزراعية وتمويل العمليات في إطار برنامج تنمية القطاع الزراعي. وشكلت هذه الوثيقة التي أقرتها الحكومة الأساس لبعثة الصياغة المشتركة /البعثة التمهيدية للتقدير التي سبقت التحضير لوثيقة تنفيذ البرنامج. وركز التقدير اللاحق الذي أجراه الصندوق على تقوية آليات الاستهداف والرصد والتقييم والعمل عموما على كفالة إدماج الفقراء.

15 - ويختلف تصميم برنامج مساندة الخدمات الزراعية اختلافا كليا عن أي "مشروع اعتيادي." فالبرنامج يمثل في المقام الأول برنامجا وطنيا وعملية الغرض منها هو تغيير آليات الخدمات الزراعية الجارية التي تفتقر إلى كفاءة الاستجابة لكي تتحول إلى نظام فعال لتلبية مطالب المستفيدين. وثانيا، فإنه يمثل نهجا عمليا يتم من خلاله تنفيذ المفاهيم والنهج المتفق عليها تنفيذا تدريجيا في إطار المجتمع التنزاني وفي حدود إمكاناته وفي سياق نظام الخدمة المدنية المتغير واللامركزية جنبا إلى جنب مع الخصخصة. وثالثا، يعد برنامج مساندة الخدمات الزراعية برنامجا حكوميا يشمل القطر بأسره لتعزيز الدعم المقدم من الجهات المانحة المتعددة وبتمويل من آلية التمويل بسلة العملات.

الجزء الثاني – البرنامج

ألف – منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة

16 - **المجموعة المستهدفة.** سيكون جميع المزارعين مؤهلين للاستفادة من البرنامج الجديد بالنظر إلى نطاقه الوطني. على أن الأولوية بالنسبة للحكومة وشركاء التنمية على السواء تتمثل في التركيز على صغار المزارعين، خاصة الفقراء وأفقر الفقراء والمحرومين. وسوف تضم المجموعة المستهدفة الرئيسية أفقر الفقراء الذين يعيشون دون خط الفقر الغذائي الذي يعادل 000 290 شلن تنزاني (262 دولارا أمريكيا) للأسرة سنويا بالقيمة المالية الجارية استنادا إلى أرقام الاستقصاء الأسري لعام 2001. وهناك ما يقدر بنحو 1.16 مليون أسرة تشملهم هذه المجموعة التي تضم المعدمين والعمال المؤقتين والأسر التي تعولها النساء والأيتام والأسر الزراعية الصغيرة المتضررة من فيروس نقص

المناعة البشرية/الإيدز. وأما المجموعة الثانية فتضم الفقراء الذين يعيشون دون خط فقر الاحتياجات الأساسية، الذي يقدر حاليا بنحو 000 396 شلن تنزاني (358 دولارا أمريكيا) للأسرة سنويا، ويمثل هؤلاء الفقراء 70 في المائة على الأقل من سكان الريف وأكثر من 80 في المائة من كل المجتمعات الزراعية. وبالنظر إلى أن الفقراء يتألفون من 1.21 مليون أسرة، فإن المجموعة ذات الأولوية التي يستهدفها الصندوق ستضم بذلك 2.37 مليون أسرة.

17 - **الاستهداف.** تتمثل معايير الاستحقاق الرئيسية في أن ينتمي 70 في المائة على الأقل من الأعضاء في كل مجموعة من مجموعات المزارعين وفي كل منتدى من منتديات المزارعين للأسر الزراعية الصغيرة. وسوف ترمي استراتيجية الاستهداف إلى تحقيق هدف ثان يتمثل في إعطاء الأولوية للمقاطعات والأقسام التي يستشري فيها الفقر. وسيتم تخصيص الأموال للمقاطعات والأقسام والقرى على أساس صيغة يتم وضعها تحت رعاية مشروع مساندة الحكومة المحلية وبرنامج تنمية القطاع الزراعي. وسوف يعمل البرنامج على ترويج النقاش بين المقاطعات ومشروع مساندة الحكومة المحلية ومكتب رئيس الإدارة الإقليمية والحكم المحلي من أجل وضع صيغة تسلط مزيدا من الضوء على حالة الحرمان التي تعاني منها المقاطعات وتعبر عن إمكاناتها في الوقت ذاته. وثالثا، ستهدف استراتيجية الاستهداف أيضا، من بين جملة أمور، إلى كفالة مشاركة 40 في المائة على الأقل من النساء في كل الأنشطة المدعومة من البرنامج؛ والحرص على أن يشكل المعدمون والأسر المتضررة من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز 10 في المائة على الأقل من المشتركين في أنشطة البرنامج؛ والحفاظ على التوازن المنصف بين الأسر الزراعية الصغيرة وغيرها من الأسر عند اختيار أهل الرأي أو المحفزين أو الكوادر من بين المزارعين؛ واستخدام 80 في المائة من منح البحوث الزراعية التشاركية للتجارب في مزارع الأسر الزراعية الصغيرة؛ والنظر على سبيل الأولوية في المشاكل التي تواجه الأسر الزراعية الصغيرة والأسر التي ترأسها النساء و/أو الأيتام والأسر المتضررة من فيروس نقص المناعة البشرية /الايدز أو الفئات المحرومة الأخرى عند تنفيذ تطبيقات التكنولوجيا ومناصرة تغيير السياسات وتغيير الأنظمة والتشريعات. ورابعا، كفالة استفادة أشد الأشخاص فقرا من ثمار برنامج مساندة الخدمات الزراعية من خلال آليات البرنامج، مثل المنح الصغيرة التي تتراوح قيمتها بين 000 10 و000 20 شلن تنزاني للمستفيد الواحد في الموسم والتي يرجح ألا تهم ولا يستفيد منها سوى المنتجين الذين لا يملكون إلا القليل من الأصول، جنبا إلى جنب مع التغطية الواسعة لعنصر التمكين.

باء – أهداف البرنامج ونطاقه

18 - سيساهم البرنامج في تحقيق هدف المقترض المتمثل في تحقيق زيادة مطردة في الإنتاجية الزراعية، والربحية، والدخل الزراعي، بما يتناسب مع الزيادة في النمو الزراعي من المعدل الحالي البالغ 3.6 في المائة سنويا إلى 5 في المائة على الأقل بحلول عام 2007 (وفقا للأهداف المحددة في وثيقة استراتيجية الحد من الفقر واستراتيجية تنمية القطاع الزراعي). وسوف يساهم البرنامج في تحقيق هذا الهدف من خلال كفالة زيادة أهمية واستجابة المشورة الزراعية وتطوير التكنولوجيا وتطبيق عدد كبير من المزارعين للممارسات الإنتاجية والمجزية اقتصادياً والمستدامة بيئيا. وأما الهدف الشامل للبرنامج فهو تحسين فرص كل المزارعين، بمن فيهم النساء، في الحصول على المعرفة والتكنولوجيات الزراعية ذات الصلة واستعمالها. وسوف يساهم ذلك، من خلال إقامة الشراكات المستمرة مع مقدمي الخدمات، في تحسين الاكتفاء الغذائي للأسرة والدخل النقدي ومن ثم سبل المعيشة.

جيم – عناصر البرنامج

19 - فيما يلي الهيكل الشامل لمكونات البرامج الرئيسية والفرعية:

ألف – 1: تمكين المزارعين

- المكون الفرعي 1.1: المعرفة والتنظيم للمزارعين
- المكون الفرعي 2.1: التمكين المؤسسي والمالي للمزارعين

20 - سيعنى هذا المكون أساسا بتقوية الطلب على الخدمات الزراعية، والتمكين التنظيمي/المالي لمجموعات المزارعين القاعدية، ومنتديات المقاطعات ومنظمات المنتجين الريفيين من خلال التدريب والتعليم وتبادل الخبرات. وفي ظل تطورات التكنولوجيا القائمة على المشاركة/ سيفضي ذلك إلى إقامة شراكات مع مقدمي الخدمات الزراعية وتحسين قدرة المزارعين على المفاوضة.

باء – 2: تقديم الخدمات الزراعية

- المكون الفرعي 2-1: الإصلاح المؤسسي
- المكون الفرعي 2-2 (أ): إعادة توجيه القطاع العام وبناء قدراته (قطري/جهوي)
- المكون الفرعي 2-2 (ب): إعادة توجيه القطاع العام وبناء قدراته (قسمي).
- المكون الفرعي 2-3: دعم مقدمي الخدمات في القطاع الخاص
- المكون الفرعي 2-4: تقديم الخدمات

21 - سيستخدم هذا المكون في تنفيذ الإصلاح المؤسسي للخدمات العامة في قطاع الزراعة من خلال الإجراءات المتخذة على مستوى القرى والأقسام والمقاطعات وعلى المستوى القطاعي والوطني؛ وإعادة توجيه القطاع العام، وبناء توافق في الآراء حول التغييرات التي يحدثها البرنامج في توفير الخدمات الزراعية، وتوفير التدريب والموارد من أجل تحسين أداء القطاع العام، وتشجيع وتعميق وتعزيز عملية اشتراك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في مجالات الخدمات الرئيسية، خاصة الإرشاد والبحوث التطبيقية، والتدريب، والخدمات التقنية، وتيسير ومراقبة تقديم خدمات الدعم حسب الطلب لمجموعات ومنتديات المزارعين.

جيم – 3: إدارة البرنامج

- المكون الفرعي 3-1: الإدارة والتنسيق
- المكون الفرعي 3-2: مراقبة جودة الخدمات والعقود
- المكون الفرعي 3-3: التخطيط والرصد والتقييم

22 - سيتم إيلاء العناية لكفالة إجراء التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم على نحو متكامل وسليم، وتوفير التدريب الملائم لكل المشاركين في البرنامج، حسب الاقتضاء؛ ورفع مستوى تقديم الخدمات وتنفيذ العقود من النواحي التقنية والمالية والقانونية.

23 - **مراحل التدخلات في المقاطعات.** من المثالي، تتابع تنفيذ كل مراحل أنشطة مساندة الخدمات الزراعية، وهي تمكين المزارعين، والإصلاح وتخفيض نفقات البحوث والإرشاد، وتوفير الخدمات وما يقترن بها من استثمارات. على أن ثمة تفاوتات في تطوير المقاطعات وتاريخ/خطة دعم الجهات المانحة، وحالة البحوث ونطاق وفعالية خدمات الإرشاد. ولذلك، من المتوقع اشتراك نوعين من المقاطعات في البرنامج. إذ سيشترك زهاء 42 من المقاطعات التي يطلق عليها اسم مقاطعات العمل السريع حيث توجد مبررات لإعطاء الأولوية للتمكين وإصلاح وتقديم الخدمات أثناء المرحلة الأولى من البرنامج، ونحو 78 من مقاطعات المتابعة، وهي مقاطعات تحصل بالفعل على مساهمات كبيرة من مصادر المساعدة البديلة لتمكين المزارعين وحشدهم وتكوين المجموعات. ولايلائم هذه المقاطعات سوى أنشطة إصلاح الخدمات وتحسين طريقة تقديمها.

برنامج زانزبار

24 - سوف يتماشى برنامج زانزبار تماما مع الأهداف الشاملة والأساس المنطقي والنهج المستخدم في برنامج مساندة الخدمات الزراعية في البر الرئيسي. ويستند تصميم البرنامج في زانزبار إلى التزام وزارة الزراعة والموارد الطبيعية والبيئة والتعاونيات بتطبيق النهج التشاركي ونقل مهمة تقديم الخدمات تدريجيا إلى القطاع الخاص على السواء. وسوف يتكون هذا البرنامج من ثلاثة مكونات هي: تمكين المزارعين؛ وتوفير الخدمات؛ وإدارة البرنامج. ويندرج تحت المكون الأول تحسين قدرة المستفيدين من أجل تمكينهم من صياغة احتياجاتهم، والتعاقد وفقا لذلك على الخدمات الزراعية التي تيسرها خدمات الإرشاد والبحوث.

25 - وسوف يشمل المكون الثاني تحسين خدمات البحوث والإرشاد. وسوف يشهد القطاع الخاص زيادة في حصته من هذه الخدمات بنسبة 25 في المائة في السنة الثالثة للمشروع، و50 في المائة في السنة السابعة. ومن المتوقع أن يقرر المزارعون والصيادون بأنفسهم (50 في المائة بحلول السنة الثالثة للمشروع و80 في المائة بحلول السنة السابعة) ما إن كانت العقود قد نفذت بشكل مرض. وسيتم توفير معلومات كافية من حيث الكمية والنطاق والجودة عن التكنولوجيات والممارسات الملائمة لتلبية احتياجات المزارعين والصيادين.

26 - وسوف يتيح مكون إدارة البرنامج، من خلال بناء القدرات والتدريب والرصد والتقييم، آليات لكفالة أن الهياكل الحكومية القائمة تدير المشروع بفعالية، والحرص بصفة خاصة على أن تحصل الحكومة المحلية على الوسائل اللازمة لتنفيذ ولايتها. ويتسم ذلك بأهمية بالغة في زانزبار حيث لم يبلغ التقدم المحرز في إصلاح الحكم المحلي نفس مستوى التقدم المحرز في المجالات الأخرى في البر الرئيسي. وفي الوقت نفسه، سيكفل هذا المكون تحقيق أثر إيجابي وقابل للتثبت على المجموعات الخاصة المستهدفة من الصندوق والتي تقابل نفس المجموعات المستهدفة من الحكومة.

27 - وسيتم تنسيق البرنامج من خلال لجنة توجيهية برئاسة السكرتير الأول لوزارة الزراعة والموارد الطبيعية والبيئة والتعاونيات وتضم في عضويتها ممثلين لكل أصحاب المصلحة. وسيتم دمج فريق لتيسير الخدمات الزراعية يكون مسؤولا عن استهلال البرنامج وتنسيقه في وزارة الزراعة والموارد الطبيعية والبيئة والتعاونيات لتقوية قدرة الحكومة على المستوى المركزي وتوفير الروابط مع الأنشطة الأخرى وتنسيق الأنشطة في البر الرئيسي.

28 - وسوف ينفذ برنامج زانزبار في كل المقاطعات الريفية التسع في بيمبا وأنغوجا مع تضييق نطاق الأنشطة في المقاطعات الخمس المدعومة حاليا في إطار المشروع التشاركي للتنمية الزراعية والتمكين الذي يموله البنك الدولي.

دال – التكاليف والتمويل

29 - يعتبر برنامج مساندة الخدمات الزراعية في البر الرئيسي لتنزانيا برنامجا حكوميا تم حساب تكلفته بالكامل ويستغرق تنفيذه سبع سنوات وينقسم إلى مرحلة أولى من ثلاث سنوات ومرحلة ثانية من أربع سنوات. ويقصد بعبارة "تم حساب تكلفته بالكامل" أن تكاليف البرنامج المحددة في هذا التقرير تشمل تقديرات كل مصادر التمويل والمصروفات التي سيتم الالتزام بها عند إصلاح وتقديم الخدمات الزراعية في جمهورية تنزانيا المتحدة. ولذلك فإن برنامج مساندة الخدمات الزراعية ليس مشروعا في الإطار العريض للميزانية، وإنما يشكل برنامجا متكاملا يعكس كل المصروفات المتوقعة للحكومة وشركاء التنمية ودعم المجتمع المحلي[2]، وكل المصروفات الاستثمارية والمتكررة المحددة في إطار الحكومة للإنفاق المتوسط الأجل أثناء الفترة المعنية.

30 - وتعرض الجداول 1 و2 و3 و4 تكاليف البرنامجين المنفذين في بر تنزانيا الرئيسي وفي زانزبار. وفيما يتعلق بمكونات برنامج البر الرئيسي، سيضم شركاء التنمية في أول الأمر البنك الدولي والمؤسسة الآيرلندية للتعاون الإنمائي والصندوق، وتسير المناقشات قدما مع الجهات المانحة. وترتبط الجهات المانحة التي تقدم المعونة للحكومة كدعم للميزانية العامة ارتباطا غير مباشر بالبرنامج من خلال مساهمة الحكومة. ومن خلال دعمها للخدمات الدورية (المرتبات وتكاليف التشغيل)، تمثل مساهمة الحكومة 55 في المائة من مجموع التمويل المقدم للبرنامج. وتمثل آلية سلة العملات 43 في المائة، مع التشديد بشكل خاص على أنشطة تمكين المزارعين، والإصلاح المؤسسي، وبناء القدرات، ودعم مقدمي الخدمات في القطاع الخاص. وسوف يساهم المزارعون بنسبة 2 في المائة من تكاليف البرنامج وذلك أساسا من خلال زيادة مستويات تقاسم التكلفة في أنشطة تكوين مجموعات ومنتديات المزارعين. ويبلغ نصيب الصندوق 20.4 مليون دولار أمريكي في تكلفة برنامج البر الرئيسي و4.6 مليون دولار أمريكي في تكلفة برنامج زانزبار.

[2] بينما تُموَّل الخدمات من مجموعة من مصادر التمويل القائمة من خلال الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، تتجه النية إلى جعل هذه المصادر جزءا من آلية سلة العملات أو أن تُدرج فيها.

الجدول 1: موجز تكاليف البرنامج في البر الرئيسي[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	النقد المحلي	النقد الأجنبي	المجموع	% من مجموع النقد الأجنبي	% من التكلف الأساسية الإجمالية
ألف 1 تمكين المزارعين					
1-1 المعرفة والتنظيم للمزارعين	12 106.2	1 838.6	13 944.8	13	6
1-2 التمكين المؤسسي والمالي للمزارعين	4 208.6	508.2	4 716.8	11	2
المجموع الفرعي	**16 314.8**	**2 346.8**	**18 661.6**	**13**	**8**
باء 2 تقديم الخدمات الزراعية					
2-1 الإصلاح المؤسسي	5 787.5	1 184.2	6 971.7	17	3
2-2 أ إعادة توجيه القطاع العام وبناء قدراته (قطري/جهوي)	6 417.0	5 387.4	11 804.4	46	5
2-2 ب إعادة توجيه القطاع العام وبناء قدراته (قسمي)	3 967.7	3 636.3	7 604.0	48	3
2-3 دعم مقدمي الخدمات في القطاع الخاص	4 368.4	722.5	5 090.9	14	2
2-4 تقديم الخدمات	146 733.3	17 270.9	16 4004.2	11	73
المجموع الفرعي	**167 274.0**	**28 201.3**	**19 5475.2**	**14**	**87**
جيم 3 إدارة البرنامج					
3-1 الإدارة والتنسيق	2 156.3	1 360.1	3 516.4	39	2
3-2 مراقبة جودة الخدمات والعقود	1 632.6	266.1	1 898.7	14	1
3-3 التخطيط والرصد والتقييم	4 343.2	744.9	5 088.1	15	2
المجموع الفرعي	**8 132.1**	**2 371.2**	**10 503.3**	**23**	**5**
مجموع التكاليف الأساسية	**191 721.0**	**32 919.3**	**224 640.3**	**15**	**100**
الطوارئ المادية	8 824.9	3 291.9	12 116.8	27	5
الطوارئ السعرية	-24 286.7	2 770.4	-21 516.3	-13	-10
مجموع تكاليف البرنامج	**176 259.3**	**38 981.6**	**215 240.9**	**18**	**96**

[أ] ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول2: موجز تكاليف البرنامج في زانزبار

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	النقد المحلي	النقد الأجنبي	المجموع	% من مجموع النقد الأجنبي	% من التكلف الأساسية الإجمالية
1- تمكين المزارعين	992.6	159.6	1 152.2	14	23
2- دعم الخدمات	1 626.2	1 308.4	2 934.6	45	59
3- إدارة البرنامج	546.2	303.5	849.7	36	17
مجموع التكاليف الأساسية	**3 165.0**	**1 771.4**	**4 936.4**	**36**	**100**
الطوارئ المادية	227.9	147.6	375.5	39	8
الطوارئ السعرية	563.6	102.2	665.8	15	13
مجموع تكاليف البرنامج	**3 956.5**	**2 021.3**	**5 977.7**	**34**	**121**

[أ] ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام..

الجدول 3: خطة تمويل البرنامج في البر الرئيسي

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	الحكومة		سلة شركاء التنمية		المستفيدون		المجموع		النقد الأجنبي	العملة المحلية (بدون ضرائب)	الرسوم والضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
ألف. 1 تمكين المزارعين											
المعرفة والتنظيم للمزارعين	905.9	6.6	11 815.3	86.0	1 018.6	7.4	13 739.8	6.4	2 221.8	10 612.1	905.9
التمكين المؤسسي والمالي للمزارعين	551.6	12.0	3 985.4	86.8	53.9	1.2	4 590.9	2.1	617.9	3 421.4	551.6
المجموع الفرعي	**1 457.6**	**8.0**	**15 800.7**	**86.2**	**1 072.4**	**5.9**	**18 330.8**	**8.5**	**2 839.7**	**14 033.5**	**1 457.6**
باء. 2 تقديم الخدمات الزراعية											
الإصلاح المؤسسي	1 122.7	15.9	5 941.1	84.1	-	-	7 063.8	3.3	1 386.9	4 554.2	1 122.7
إعادة توجيه القطاع العام وبناء قدراته (على الصعيدين الوطني والجهوي)	2 549.8	20.0	10 221.3	80.0	-	-	12 771.1	5.9	6 288.2	4 532.8	1 950.1
إعادة توجيه القطاع العام وبناء قدراته (في المقاطعات)	2 894.1	34.5	5 484.2	65.5	-	-	8 378.4	3.9	4 328.5	2 657.4	1 392.4
مساندة مقدمي الخدمات من القطاع الخاص	532.3	10.6	4 480.8	89.4	-	-	5 013.1	2.3	876.3	3 604.5	532.3
تقديم الخدمات	106 461.8	69.5	43 079.6	28.1	3 724.1	2.4	153 265.4	71.2	20 454.6	109 767.2	23 043.6
المجموع الفرعي	**113 560.8**	**60.9**	**69 207.0**	**37.1**	**3 724.1**	**2.0**	**186 491.8**	**86.6**	**33 334.5**	**125 116.2**	**28 041.1**
جيم. 3 إدارة البرنامج											
الإدارة والتنسيق	966.0	26.6	2 660.3	73.4	-	-	3 626.3	1.7	1 600.0	1 462.2	564.1
مراقبة جودة الخدمات والعقود	339.6	18.2	1 525.7	81.8	-	-	1 865.4	0.9	313.4	1 270.2	281.7
التخطيط والرصد والتقييم	1 002.8	20.4	3 923.8	79.6	-	-	4 926.6	2.3	893.9	3 387.5	645.1
المجموع الفرعي	**2 308.5**	**22.2**	**8 109.8**	**77.8**	**-**	**-**	**10 418.3**	**4.8**	**2 807.4**	**6 120.0**	**1 490.9**
مجموع تكاليف البرنامج	**117 326.8**	**54.5**	**93 117.6**	**43.3**	**4 796.5**	**2.2**	**215 240.9**	**100.0**	**38 981.6**	**145 269.7**	**30 989.6**

الجدول 4: خطة تمويل البرنامج في زانزبار

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	الحكومة		الصندوق		المستفيدون		المجموع		النقد الأجنبي	محلي (بدون الضرائب)	الرسوم والضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
1- تمكين المزارعين	294.7	20.0	1 166.1	79.1	12.9	0.9	1 473.7	24.7	187.3	991.7	294.7
2- تقديم الخدمات	769.6	22.3	2 657.2	76.9	28.2	0.8	3 454.9	57.8	1 482.3	1 420.3	552.3
3- إدارة البرنامج	264.8	25.2	783.2	74.7	1.0	0.1	1 049.1	17.5	351.7	501.0	196.4
مجموع تكاليف البرنامج	**1 329.2**	**22.2**	**4 606.5**	**77.1**	**42.1**	**0.7**	**5 977.7**	**100.0**	**2 021.3**	**2 913.0**	**1 043.5**

هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها

البر الرئيسي

31 - **التوريد:** يعد برنامج مساندة الخدمات الزراعية أول برنامج قطاعي يُنفَّذ في جمهورية تنزانيا المتحدة وسيمول في البر الرئيسي من خلال آلية التمويل بسلة العملات. وتم التوصل إلى اتفاق بشأن وضع نظام متسق للإجراءات القائمة على الخبرة المكتسبة من تطبيق النهج القطاعية وأفضل الممارسات. وسوف يوقع الشركاء على مذكرة تفاهم تحدد ترتيبات التخطيط ووضع الميزانية والصرف والتوريد والمحاسبة والمراجعة. وسيتم الالتزام بأنظمة التوريد وتشريعات التمويل العام التي وضعتها الحكومة. وسوف تشمل كل خطة عمل وميزانية سنوية خطة للتوريد وجدول يبين بالتفصيل السلع والخدمات التي سيتم توريدها.

32 - **الحسابات ومراجعتها.** ستستخدم آلية التمويل المحددة في وثيقة الآلية المالية لبرنامج تنمية القطاع الزراعي (التي تم وضعها بدعم من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي) والمتفق عليها بين الحكومة وشركاء التنمية، وذلك من أجل كفالة فعالية تدفق وإدارة أموال البرنامج. وسوف يتولى كل كيان على الصعيد الوطني والمحلي وعلى مستوى المقاطعات والأقسام المسؤولية عن تقديم التقارير المالية والكشوف المالية الفصلية لمكتب البرنامج. سيقوم البرنامج بتجهيز كشف مالي فصلي موحد وتقديمه إلى الصندوق في غضون 45 يوما بعد نهاية الفصل، كما سيقوم بإعداد ورفع تقارير مالية سنوية موحدة في موعد أقصاه ثلاثة أشهر من نهاية السنة المالية. وستقوم إدارة البرنامج بإعداد تقرير مالي موحد سنوي ونصف سنوي في موعد أقصاه ثلاثة أشهر من نهاية السنة المالية.

33 - **الصرف.** بالنظر إلى آلية التمويل بسلة العملات، لن يحتاج البرنامج إلى أي حساب خاص. ومع ومع ذلك، سيقوم الصندوق بصرف تحويلات فصلية من الأموال مباشرة إلى حساب سلة البرنامج. وسيتم تجديد الموارد على أساس طلبات السحب المنتظمة الموقع عليها من وزارة المالية (الخزانة) في دار السلام وبموافقة من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع باعتباره المؤسسة المتعاونة. وسيتم الاحتفاظ بالوثائق والسجلات المتعلقة بالنفقات والتوريد في مختلف مكاتب المقاطعات والمكاتب المحلية، وسترسَل نسخ منها إلى مقر إدارة البرنامج وستكون متاحة لبعثات الإشراف ومراجعي الحسابات لفحصها، حسب الاقتضاء.

زانزبار

34 - ستطبق المبادئ والإجراءات والنظم المعتادة، بما في ذلك حساب خاص واستخدام إجراءات التوريد المعمول بها في الصندوق، وشروط الاستحقاق المنطبقة على مشروعات الصندوق.

واو – التنظيم والإدارة

35 - سيتم عموما تنفيذ برنامج مساندة الخدمات الزراعية في إطار الهياكل الحكومية القائمة، وإطار الإنفاق المتوسط الأجل وإطار إدارة التغيير في برنامج تنمية القطاع الزراعي. وسوف ينفذ البرنامج على مستويين رئيسيين هما المستوى الوطني ومستوى المناطق تحت المسؤولية الأولية من الوزارات الرائدة في القطاع الزراعي، والمستوى الإقليمي والمحلي، بما في ذلك المقاطعات والأقسام والقرى التي تقع المسؤولية عنها بدورها على مكتب رئيس الإدارة

الإقليمية والحكم المحلي وعلى عاتق إدارات الحكم المحلي. وبالنظر إلى التشديد على تحقيق اللامركزية في القطاع العام، ستتخذ القرارات وتحدد المصروفات على المستويات دون الوطنية.

36 - وسيخضع التنفيذ لمبدأ زيادة سيطرة المزارعين المستفيدين وذلك بالتعاون مع وكالات القطاع العام وبالتعاون المتزايد مع مقدمي الخدمات الزراعية في القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني. وسيتركز الاهتمام على نقل المسؤولية عن تقديم الخدمات الزراعية إلى المزارعين والمنتديات التي تمثلهم. وسيتم أيضا وضع التفصيلات الخاصة بالأدوار والمسؤوليات المتعلقة بالتنفيذ في خطة تنفيذ البرنامج حتى يتسنى إعدادها قبل بدء تنفيذ البرنامج. ولحين تنفيذ الترتيبات المؤسسية، ستقوم وزارة الزراعة والأمن الغذائي، وهي الوزارة التي تتصدر قطاع الزراعة، باتخاذ ترتيبات مؤقتة لتنفيذ البرنامج. وأثناء هذه الفترة الانتقالية، سيتم إنشاء آليات قوية للتنسيق من أجل كفالة المشاركة الكافية من جميع وزارت القطاع وأصحاب المصلحة.

37 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي لبر زانزابار، وعلى الصعيد الوطني، سيتم توفير الإرشادات السياساتية الشاملة استنادا إلى المبادئ والأولويات القطاعية من خلال اللجنة التوجيهية الوطنية القائمة لبرنامج تنمية القطاع الزراعي التي يشارك فيها العديد من أصحاب المصلحة ولجنة التنسيق الوزارية المشتركة التابعة لها. وسيتم تحديد المسؤوليات وطرائق التنفيذ في خطة تنفيذ البرنامج، وإن كان من المتوقع حاليا أن تشرف فرقة العمل الثالثة على إنجاز عملية إصلاح الخدمات والمراحل الأولى للتنفيذ على السواء وبموجب البرنامج الفرعي لزانزابار، ستقوم اللجنة التوجيهية للبرنامج بالإشراف على التنفيذ الذي سيتم من يوم لآخر تحت إشراف وقيادة فريق تيسير الخدمات الزراعية في زانزابار.

38 - وعلى الصعيد الإقليمي، ستتمثل المهمة الرئيسية في دعم إعداد واستعراض خطط التنمية الزراعية في المقاطعات والتي ستشمل توفير الخدمات الزراعية. وعلى وجه الخصوص، سيقوم الاستشاريون الزراعيون الإقليميون باستعراض خطط التنمية الزراعية في المقاطعات لكفالة اتساقها مع السياسة الوطنية.

39 - وسوف تؤدي **المقاطعات** دورا رائدا في تنفيذ أنشطة التمكين وعمليات الإرشاد. كما أنها ستمثل الجهات المستفيدة والشريكة الرئيسية في أنشطة البحوث والتنمية. وسوف تقوم المقاطعات المشاركة بتنفيذ البرنامج تحت قيادة المدير التنفيذي للمقاطعة الذي سيكون مسؤولا أمام مجلس المقاطعة. وأما المسؤولية عن التنفيذ اليومي فسوف تقع على عاتق مسؤول الزراعة والإنتاج الحيواني في المقاطعة والفريق الزراعي. وسيتولى مسؤول الخزانة في إدارة الحكم المحلي إدارة أموال البرنامج المخصصة لتنفيذ أنشطة إصلاح الخدمات العامة على أساس مذكرة الاتفاق التي سبقت الإشارة إليها. وسيتم توصيل الأموال اللازمة لتمويل العمليات، مثل الأموال التي ستستخدمها مجموعات المستفيدين للتعاقد مع مقدمي الخدمات، من خلال نظام التمويل في المقاطعة، ولكنها لن تخصص إلا بناء على طلب مسؤول الإنتاج الزراعي والحيواني والمدير التنفيذي للمقاطعة إلى أن يتسنى تمويل منتديات المزارعين تمويلا مباشرا.

40 - **الرصد والتقييم.** سيتم صقل تصميم البرنامج من خلال إدخال تحسينات مطردة على مشروع الإطار المنطقي وفقا لما هو مبين في الجدول الأول من الملف الرئيسي، أثناء إعداد خطة تنفيذ البرنامج وطيلة مرحلة التنفيذ. كما سيلخص الإطار المنطقي المؤشرات وأدوات القياس التي ستستخدم كجزء من ترتيبات التخطيط والرصد والتقييم،

وستوفر الأساس لمجموعة من معايير الأداء. وسوف يعمل برنامج مساندة الخدمات الزراعية على استخدام وتطبيق نظام الرصد والتقييم الجاري، بما في ذلك المؤشرات الإجبارية لإدارة النتائج والأثر.

41 - ويقوم أحد العناصر المهمة لنظام الرصد والتقييم على أساس مسؤوليات ومساهمات المشاركين والمستفيدين ومقدمي الخدمات جنبا إلى جنب مع الاتساق مع نظم الإبلاغ والرصد والتقييم المطبقة بالفعل من خلال برنامج إصلاح الحكومة المحلية. وسيستخدم هذا النظام قدر المستطاع الإجراءات والأشكال القائمة المستخدمة في إدارة الحكم المحلي والاستفادة من أدوات من قبيل الاستقصاءات والتقييمات الميدانية، وبرامج العمل والميزانيات السنوية، ومحاضر وسجلات الاجتماعات وحلقات العمل. وإضافة إلى ذلك، بالنسبة لكل عقود تقديم وتوزيع الخدمات التي يساعدها البرنامج، سيتعين على المقاول ومجموعة أو منتدى المستفيدين وإدارة القسم أو المقاطعة، تقديم تقارير مرحلية دورية عن سير العمل والانجازات والأثر، حيثما أمكن. وسوف تبذل جهود نشطة لتشجيع مجموعات ومنتديات المزارعين ومجالس وإدارات القرى والأقسام على وضع واستخدام أطرها المنطقية لأنشطة البرنامج، ربما بالاقتران مع التخطيط الأعم للتنمية.

42 - وبالنظر إلى أن برنامج البر الرئيسي سيتم تمويله من آلية السلة، فلن يكون من المفيد عمليا للجهات الشريكة/جهات التمويل الفردية تتبع حالة واستخدام مساهماتها. ولن يتسنى إلا معرفة وقياس الأداء المالي الإجمالي للبرنامج ككل، بما في ذلك مساهمة حكومة الأغلبية، في ظل نظام الرصد والتقييم المشترك لشركاء التنمية. ولكي يتأكد الصندوق من استخدام القرض بشكل مرض والالتزام بولايته، فسوف يتعين عليه الاضطلاع بدور أنشط مما اعتاد عليه في الاتصال بإدارة البرنامج وفي الإشراف. كما ينبغي عليه أن يشارك في أكبر عدد ممكن من الاستقصاءات حتى يمكن تقييم الأدلة المادية على امتداد نطاق البرنامج للمجموعة المستهدفة وعلى تحقيق الأثر المطلوب والتقدم المحرز في تحقيق أهداف الإصلاح والخصخصة وربطها بالصرف الشامل.

زاي – المبررات الاقتصادية

43 - من المتوقع أن يبلغ عدد المستفيدين المباشرين من البرنامج في البر الرئيسي 1.53 مليون مزارع أو 000 575 أسرة بما يعادل زهاء 10 في المائة من مجموع السكان المزارعين. ويشير التحليل المالي إلى احتمال حدوث زيادة من خلال البرنامج بنسبة تتراوح بين 45 و67 في المائة في الدخل السنوي وبنسبة تتراوح بين 6 و33 في المائة في المردود الإضافي للأسرة عن كل يوم عمل، مما يسفر عن قيم تتراوح بين 800 و600 2 شلن تنزاني (0.72 و2.4 دولار أمريكي). ولا يرتبط هذا الدخل الإضافي إلا بأنشطة الإنتاج الزراعي والحيواني في المزارع ولا تؤخذ في الاعتبار أي مصادر أخرى للدخل. ويبين التحليل الاقتصادي أن البرنامج الشامل يستطيع تحقيق معدل عائد اقتصادي بنسبة 18 في المائة على مدى 20 عاما وأن معدل العائد الاقتصادي مستقر نسبيا من حيث زيادات التكلفة والتخفيضات في الفوائد أو التأخير في التنفيذ، مما يبرر الاستثمارات في هذا البرنامج.

44 - وتبين الأرقام المقابلة المتعلقة بالبرنامج في زانزبار أن عدد المستفيدين يقدر بنحو 500 137 أسرة زراعية، مع حدوث زيادة في الدخل الزراعي السنوي بما يتراوح بين 20 و94 في المائة بمتوسط 45 في المائة ومردود إضافي لكل

يوم عمل للأسرة الواحدة بنسبة 19 في المائة. ويبلغ معدل العائد الاقتصادي الناتج لأنشطة البرنامج 14 في المائة، وأما بالنسبة لبرنامج البر الرئيسي، فإن هذا العائد ثابت نسبيا من حيث فروق التكلفة والفوائد والتأخير.

حاء – المخاطر

45 – يمكن أن نلخص فيما يلي الطريقة التي سيتصدى بها البرنامج لأهم المخاطر:

- بالنسبة للمسائل المتعلقة بسياسة الحكومة، واعتماد ميزانية القطاع، واختلال السوق، ومقاومة الإصلاح، وهيكل وقوة واستقلال الإدارة، تتمثل سبل التخفيف الوحيدة المتاحة في الحوار بين الحكومة وشركاء التنمية والدور القيادي القوي لمؤيدي البرنامج؛
- سيخفف البرنامج من وطأة المخاطر المرتبطة بتردد موظفي البحوث والإرشاد واحتمال امتناعهم عن العمل وذلك عن طريق توعيتهم وتدريبهم على النحو الأكمل وتقديم الحوافز لهم لتشجيعهم على الانتقال إلى الميدان أو قبول تخفيض الإنفاق والتعاقد معهم للعمل كجهات خاصة لتقديم الخدمات. ولا يمكن إجبار المقاطعات على تطبيق برنامج الإصلاح، ولكن تحديد شروط دنيا لالتزام المقاطعات بالمشاركة سيقلل قدر المستطاع من خطر تعطيل البرنامج؛
- التخفيف من حدة ضعف القدرة المالية على مستوى إدارة الحكم المحلي من خلال المبادرات التي ستتخذ في إطار البرنامج لزيادة كفاءة إدارة التمويل وحسن توقيته وشفافيته؛ ومساندة السلطات في تيسير تدفق الأموال؛ وتوفير المساعدات التقنية والفنية؛ عند اللزوم؛
- التخفيف من حدة خطر ندرة مقدمي الخدمات الزراعية عن طريق تقديم تدريب خاص ومساعدة تقنية ومالية لمقدمي الخدمة القائمين والمحتملين؛ وتقديم الحوافز لموظفي القطاع العام لتشجيعهم على أداء دور استشاري خاص؛ وتشجيع الاندماج بين المجموعات لتغطية المجموعات على الوجه الأمثل وكذلك استخدام المجموعات المتاحة؛ وتعديل وتيرة التنفيذ بحيث تتلاءم مع مستوى القدرات المتاحة، وفقا لما ستكشف عنه عمليات الجرد والتقديرات التشخيصية في المقاطعات؛
- كما ترتبط مشكلة الميل إلى تقبل تدخلات برنامج مساندة الخدمات الزراعية بالوقت الذي تستغرقه عملية التمكين الفعال. وسوف يشدد البرنامج على الحاجة إلى عدم إنشاء مؤسسات إلا تلبية لحاجة السكان المحليين؛ والأخذ بنهج تدريجي ومرن في تكوين مجموعات المزارعين؛ والحرص على توعية أصحاب المصلحة الآخرين بطبيعة وتحديات عملية التمكين.

طاء – الأثر البيئي

46 – تتضمن مذكرة الفحص والتصنيف البيئي إطار الإدارة البيئي والاجتماعي الكامل الذي أعده البنك الدولي. ويتوقع من حيث الجوهر أن يتمخض البرنامج عن فوائد بيئية مهمة ولكن قد يلزم اتخاذ إجراءات للتخفيف إذا كان تكثيف الزراعة سينطوي على زيادة استعمال مبيدات الآفات.

ياء – السمات الابتكارية

47 - يعد البرنامج برمته مبتكرا من بعض الوجوه لأنه يلبي طلب الحكومة للبرلمان بتغيير أسلوب العمل إلى "أعمال غير عادية" حتى تكون الخدمات المقدمة أكثر ارتباطا باحتياجات المزارعين. كما سيحسن البرنامج من كفاءة استعمال الموارد عن طريق تعبئة الموارد العامة والخاصة على السواء داخل إطار مشترك، وخفض تكاليف المعاملات. وسيزيد البرنامج من الفعالية والمساءلة في تقديم واستعمال التكنولوجيا عن طريق دعم إقامة روابط أوثق (من خلال تطبيق اللامركزية) وإبرام اتفاقات الخدمة مع مقدمي الخدمات (في القطاع الخاص) لتلبية احتياجات المزارعين من خلال استحداث واستعمال التكنولوجيا الملائمة. ويطرح البرنامج أمام الصندوق تحديا يتمثل في العمل في برنامج قطاعي والعمل في الوقت ذاته على كفالة تحقيق أثر فعال وقابل للقياس على سبل معيشة فقراء الريف.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

48 - تشكل اتفاقية القرض بين جمهورية تنزانيا المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة ملحق يتضمن موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

49 - وجمهورية تنزانيا المتحدة مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

50 - وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام *اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية*.

الجزء الرابع – التوصية

51 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية تنزانيا المتحدة قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتها سبعة عشر مليون وخمسين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (17 050 000 وحدة حقوق سحب خاصة)، على أن يستحق في موعد غايته 1 ديسمبر/كانون الأول 2044 وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت مفاوضات القرض في 26 أكتوبر/تشرين الأول 2004)

1- **التمويل المشترك.** بالإضافة إلى قرض الصندوق والاتحاد الدولي للتنمية تزمع حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة (الحكومة) الحصول على التمويل من شركاء إنمائيين آخرين، على شكل قروض أو منح، للمساعدة في تمويل البرنامج وفقاً لمذكرة التفاهم مع الشركاء الإنمائيين وطبقاً للشروط والأوضاع الأخرى التي يمكن أن تحدد في اتفاقيات منفصلة بين الحكومة وكل شريك من الشركاء الإنمائيين هؤلاء (تعتبر كل اتفاقية من هذا النوع "اتفاقية شريك إنمائي").

2- **الحساب الموحد للبرنامج.** تفتح الحكومة وتحفظ في مصرفها المركزي، أو في مصرف آخر تتفق عليه مع الصندوق، حساباً بالدولار الأمريكي لتمويل البرنامج الفرعي للبر الرئيسي ("الحساب الموحد للبرنامج"). وبمقدور الحكومة منذ تاريخ النفاذ أن تطلب السحب من حساب القرض مقدماً كل فصل خلال فترة تنفيذ البرنامج على أساس طلبات سحب تعدها وترفعها الحكومة وتقرها المؤسسة المتعاونة. ولا يجوز أن يتجاوز المبلغ المطلوب على هذا النحو مقدار النفقات المدرجة في خطة العمل والميزانية السنوية للبرنامج الفرعي للبر الرئيسي والتي سيمولها الصندوق من القرض فيما يتعلق بالفصل المعني. وستستخدم حصيلة القرض من الحساب الموحد للبرنامج وفقاً لخطط العمل والميزانيات السنوية المذكورة آنفاً، وسيتم تجديد حصيلة القرض في الحساب الموحد للبرنامج حال تقديم الحكومة لمسوغات موثقة كاملة، بما في ذلك تقديم تقرير الأداء المتعلق بالفصل المعني الذي يغطي السلفة الفصلية قبل النهائية التي تلقتها الحكومة من الصندوق وأودعت في الحساب الموحد. وستسدد الحكومة المدفوعات أو تستخدم حصيلة القرض في الحساب الموحد للبرنامج لتغطية النفقات المستوفية للشروط حصرا. وستتولى الوكالة القائدة للبرنامج الفرعي للبر الرئيسي تشغيل الحساب الموحد للبرنامج وفقاً لاتفاقية القرض، على نحو ما يمكن أن تستكمل بمذكرة التفاهم مع الشركاء الإنمائيين.

3- **الحساب الخاص – البرنامج الفرعي لزانزبار.** تفتح الحكومة ثم تحفظ في مصرفها المركزي، أو في مصرف آخر تتفق عليه مع الصندوق، حساباً خاصاً بالدولار الأمريكي لتمويل البرنامج الفرعي لزانزبار. وستتمتع وكالة البرنامج القائدة في البرنامج الفرعي لزانزبار بصلاحيات كاملة لتشغيل الحساب المذكور.

4- **خطط العمل و الميزانيات السنوية.** سيقوم فريق تيسير الخدمات الزراعية في البر الرئيسي، وفريق تيسير الخدمات الزراعية في زانزبار، بإعداد مسودة برنامج عمل وميزانية سنوية لكل سنة برنامجية فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي المعني. وستشتمل كل مسودة من هذه المسودات، ضمن جملة أمور، على وصف مفصل للأنشطة البرنامجية المزمعة خلال السنة البرنامجية المقبلة في ظل البرنامج الفرعي للبر الرئيسي، والموارد وأوجه استخدام الأموال المتعلقة بها، وذلك بناء على خطط العمل والميزانيات المعنية التي تعدها كل وزارة قائدة للقطاع الزراعي (في حالة البرنامج الفرعي للبر الرئيسي فقط) وكل قسم مشارك في البرنامج الفرعي المعني.

الملحق

5- تضمن الحكومة إتاحة حصيلة ائتمان الاتحاد الدولي للتنمية وتمويل الشركاء الإنمائيين الآخرين لفرق تيسير الخدمات الزراعية فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي للبر الرئيسي، وفقاً لخطط العمل والميزانيات السنوية المعنية لهذا البرنامج الفرعي.

6- ينبغي أن تقوم فرق تيسير الخدمات الزراعية، فيما يتصل بالبرنامج الفرعي للبر الرئيسي، ووكالة البرنامج القائدة في البرنامج الفرعي لزانزبار فيما يتعلق بهذا البرنامج الفرعي، بتوسيع نظام إدارة المعلومات القائم فيها وضمان تشغيله بصورة مناسبة لتمكينها من أن ترصد باستمرار البرنامج، على أن يتم ذلك بأسرع ما يمكن وفي موعد لا يتجاوز في أي حال من الأحوال 180 يوماً بعد تاريخ النفاذ.

7- **الوقائع الإضافية للتعليق.** حدد ما يلي كوقائع إضافية لتعليق حق الحكومة في السحب من حساب القرض.

(أ) يمكن للصندوق أن يعلق حق الحكومة في حال حدوث ما يلي:

(i) إذا لم تكن اتفاقية الاتحاد الدولي للتنمية و/أو أي اتفاقية مع شريك إنمائي آخر، وفي تاريخ النفاذ أو بعده، قد دخلت حيز التنفيذ والنفاذ في التاريخ أو التواريخ المحددة فيها أو في تاريخ لاحق أو تواريخ لاحقة يحددها الاتحاد الدولي للتنمية و/أو شريك إنمائي آخر (شركاء إنمائيون آخرون) لهذه الغاية ولم تكن هناك أموال بديلة متاحة للحكومة بشروط وأوضاع يرتضيها الصندوق.

(ii) إذا ما تم تعليق حق الحكومة في سحب حصيلة ائتمان الاتحاد الدولي للتنمية و/أو أي تمويل آخر مقدم من شريك إنمائي آخر (شركاء إنمائيون آخرون)، أو إلغاؤه، أو إنهاؤه، كلياً أو جزئياً، أو إذا ما استحق ائتمان الاتحاد الدولي للتنمية وغدا واجب السداد قبل أجل الاستحقاق المعتمد له، أو عند حدوث واقعة يمكن أن تؤدي، نتيجة الإخطار أو مرور الوقت، إلى أي مما تقدم.

(iii) تغيير وجهة تركيز البرنامج، أو إطاره، أو فحواه على نحو قد يسفر، برأي الصندوق، عن عدم تحقيق أهداف وغايات البرنامج.

(iv) تم التنازل عن خطة من خطتي تنفيذ البرنامج، أو عنهما معاً، أو أي بند من بنودها، أو تم تعليقها أو إيقافها أو تعديلها أو تغييرها بدون إذن مسبق من الصندوق، وإذا ما قرر الصندوق أن مثل هذا التنازل أو التعليق أو الإيقاف أو التعديل أو التغيير، قد أدى أو من شأنه أن يؤدي إلى تأثير مادي سلبي على البرنامج.

(ب) سيقوم الصندوق بتعليق حق الحكومة في طلب السحب من حساب القرض، كلياً أو جزئياً، إذا لم يتم بصورة مرضية إنجاز تقرير مراجعة البرنامج الفرعي للبر الرئيسي أو تقرير مراجعة البرنامج الفرعي لزانزبار أو كلا هذين التقريرين في غضون 12 شهراً من نهاية السنة المالية.

8- **مذكرة اتفاقية قسم البرنامج.** كشرط مسبق للمشاركة في البرنامج، فإن على كل قسم مؤهل ومختار من أقسام البرنامج عقد مذكرة اتفاقية مع وكالة البرنامج القائدة المعنية لكل برنامج فرعي، على أن يعلن القسم في هذه المذكرة

الملحق

التزامه بأهداف وغايات البرنامج، ويتعهد بأن يقوم، في سبيل تحقيق هذه الأهداف والغايات، بتنفيذ البرنامج وفقاً لاتفاقية القرض ومذكرة اتفاقية قسم البرنامج، وخطط تنفيذ البرنامج. وضمن جملة أمور فإن كل مذكرة من مذكرات اتفاقيات الأقسام ستحدد ما يلي:

(أ) آلية تدفق الأموال، ونظام فصل السلطات، ومتطلبات التقارير المرحلية المالية والمادية، والالتزامات الأخرى المنصوص عليها في اتفاقية القرض، ومذكرة التفاهم مع الشركاء الإنمائيين، والخطط المعنية لتنفيذ البرنامج؛

(ب) أن قسم البرنامج سينشئ أو يوسع نظام إدارة المعلومات فيه لتغطية أنشطة البرنامج؛ و

(ج) طبيعة الدعم البرنامجي المزمع تقديمه، والتزامات السلطات المحلية، ومخرجات هذه التعهدات المشتركة وأطرها الزمنية. كما أن مذكرة الاتفاقية ستغطي المساعدة المقدمة لتخطيط وتنفيذ تدابير إصلاح خدمات الإرشاد في القسم، بما في ذلك الترتيبات المحلية المثلى لتمركز موظفي الإرشاد.

9- **ممارسات إدارة الآفات.** كجزء من المحافظة على الممارسات البيئية السليمة على نحو ما يتطلب البند 7-15 من *الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية*، ستقوم أطراف البرنامج باعتماد ممارسات الإدارة الملائمة للآفات في ظل البرنامج، وتحقيقا لذلك، ستكفل الحكومة ألا تشمل المبيدات الموردة في ظل البرنامج أية مبيدات محظورة بموجب "مدونة السلوك الدولية بشأن توزيع المبيدات واستخدامها" لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، على النحو الذي تعدل به من حين لآخر، أو تلك المدرجة في الجدولين 1 (بالغة الخطورة) و2 (شديدة الخطورة) من تصنيف الآفات بحسب خطورتها، الموصى بها من منظمة الصحة العالمية، في الفترة 1996-1997، على النحو الذي تعدل به من حين إلى آخر. وسيخضع استخدام جميع هذه المبيدات للمصادقة المسبقة للسلطات الحكومية المختصة.

10- **الرصد.** ستكفل الحكومة والصندوق أن تتضمن نظم الرصد والتقييم الخاصة بالبرنامج، وضمن جملة أمور، المؤشرات الإطارية في ظل نظام إدارة النتائج والأثر في الصندوق، التي سيقوم الصندوق بإرسالها إلى الحكومة.

11- **استعراض منتصف المدة.** سيغطي استعراض منتصف المدة فريق تيسير الخدمات الزراعية في البر الرئيسي وفريق تيسير الخدمات الزراعية في زانزبار، وسيتقدم بأي توصيات بتعديل تركيبهما، ومهامهما، وما إلى ذلك. وتتفهم الأطراف بأن ذلك قد يتطلب تعديلات في وثائق القرض.

12- **التعاقد مع موفري الخدمات وموفري الخدمات الزراعية.** ينبغي أن يتمتع كل موفري الخدمات المتعاقد معهم في إطار البرنامج بمؤهلات، واختصاصات، وأوضاع تعاقد مرضية للصندوق والمؤسسة المتعاونة.

13- **تأمين العاملين في البرنامج.** توفر الحكومة التأمين للعاملين الرئيسين في البرنامج ضد جميع المخاطر الصحية والحوادث إلى الحد الذي يتفق مع الأعراف المعتادة فيما يتعلق بالخدمة المدنية الوطنية.

الملحق

14- التركيز على قضايا التمايز بين الجنسين. سيسعى البرنامج إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في عملياته. وفي سبيل ذلك، وضمن معايير استهداف البرنامج، فإن الحكومة ستكفل أن تشكل النساء نسبة لا تقل عن 40 في المائة من أعضاء كل فرق التنفيذ المعانة من البرنامج، واللجان، ومنظمات المزارعين، وبرامج التدريب.

15- **إعادة الهيكلة المؤسسية.** ستنجز الحكومة الخطوات النهائية المتعلقة بإدماج خدمات البحوث الزراعية في ضوء نظم الزراعة المختلطة، ونقل معظم مهام الإرشاد الزراعي والحيواني إلى إدارات الحكم المحلي، وذلك في غضون 18 شهراً بعد تاريخ النفاذ.

16- **التمويل المشترك من الاتحاد الدولي للتنمية.** تبرم الحكومة حسب الأصول، وفي غضون 18 شهراً من تاريخ النفاذ، اتفاقية الاتحاد الدولي للتنمية وتسلم الصندوق نسخة من هذه الاتفاقية، صادق موظف حكومي مختص على أنها مطابقة وكاملة؛ وأن يكون التوقيع والأداء المتصلان بها من جانب الحكومة قد رخص بهما وصدق عليهما من قبل جميع الإجراءات الإدارية والحكومية الضرورية؛ وأن تكون كل الشروط السابقة لنفاذ اتفاقية الاتحاد الدولي للتنمية قد لبيت (من غير نفاذ وثائق القرض).

17- **الشروط السابقة لنفاذ مفعول اتفاقية القرض.** تحدد الشروط التالية شروطاً مسبقة لنفاذ مفعول اتفاقية القرض:

(أ) أن تكون اللجنة االتوجيهية للبرنامج قد أنشئت حسب الأصول؛

(ب) أن يكون فريق تيسير الخدمات الزراعية في البر الرئيسي وفريق تيسير الخدمات الزراعية في زانزابار قد أنشئا، وجرى تعيين موظفيهما؛

(ج) أن تكون الحكومة قد أعدت خطط تنفيذ البرنامج للبرنامج الفرعي للبر الرئيسي والبرنامج الفرعي لزانزبار، بما في ذلك، وضمن جملة أمور، آليات الاستهداف، وأن يوافق الصندوق على هذه الخطط، وأن تعتمد الخطط في الشكل الذي تمت الموافقة فيه عليها؛

(د) أن تفتح الحكومة الحساب الموحد للبرنامج؛

(ه) أن تفتح الحكومة حسب الأصول الحساب الخاص وحساب برنامج زانزبار، أو أن تدفع إلى فتحهما؛

(و) أن ترصد الحكومة مخصصاً أولياً في الميزانية لمساهمتها في البرنامج على أن يتاح لفرق تيسير الخدمات الزراعية ووكالة البرنامج القائدة في البرنامج الفرعي لزانزبار؛

(ز) أن تكون خطط العمل والميزانيات السنوية للسنة البرنامجية الأولى قد أعدت وقدمت إلى الصندوق والمؤسسة المتعاونة لاستعراضها والموافقة عليها؛

(ح) أن يكون مراجع البرنامج قد عين حسب الأصول؛

الملحق

(ط) أن يوافق الصندوق على مصفوفة انتقاء الأقسام، وإجراءات، وعمليات انتقاء أقسام البرنامج لكلا البرنامجين الفرعيين؛

(ي) أن توقع اتفاقية قرض البرنامج حسب الأصول، وأن يكون التوقيع والأداء المتصلان بها من جانب الحكومة قد رخص بهما وصدق عليهما من جانب جميع الإجراءات الإدارية والحكومية الضرورية؛ و

(ك) أن توقع مذكرة تفاهم الشركاء الإنمائيين حسب الأصول من قبل الحكومة والصندوق، على الأقل، وأن يكون التوقيع والأداء المتصلان بها من جانب الحكومة قد رخص بهما وصدق عليهما من جانب جميع الإجراءات الإدارية والحكومية الضرورية، وأن يكون أداء الأطراف الأخرى لهذه المذكرة، من غير الصندوق، قد رخص به وصدق من قبل كل الإجراءات المؤسسية والإدارية الضرورية؛ وأن تكون جميع الشروط السابقة لنفاذ المذكرة (غير نفاذ وثائق القرض) قد لبيت؛ و

(ل) أن تكون الحكومة قد سلمت الصندوق رأياً قانونياً مواتياً، وأن يقبل الصندوق هذا الرأي شكلاً ومضمونا.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

TANZANIA

Land area (km² thousand), 2001 1/	884
Total population (million), 2001 1/	34.45
Population density (people per km²), 2001 1/	39
Local currency	Tanzanian Shilling (TZS)

GNI per capita (USD), 2001 1/	270
GDP per capita growth (annual %), 2000 1/	3.4
Inflation, consumer prices (annual %) ,2001 1/	5
Exchange rate: USD 1.0 =	TZS 1 105

Social Indicators	
Population (average annual population growth rate), 1995-2001 1/	2.5
Crude birth rate (per thousand people), 2001 1/	39
Crude death rate (per thousand people), 2001 1/	18
Infant mortality rate (per thousand live births), 2001 1/	104
Life expectancy at birth (years), 2001 1/	44
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	n/a
Poor as % of total rural population 1/	n/a
Total labour force (million), 2001 1/	17.73
Female labour force as % of total, 2001 1/	49
Education	
School enrolment, primary (% gross), 2001 1/	63 a/
Adult illiteracy rate (% age 15 and above), 2001 1/	24
Nutrition	
Daily calorie supply per capita, 1997 2/	2 360
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5), 2001 3/	44 a/
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5), 2001 3/	29 a/
Health	
Health expenditure, total (as % of GDP), 2001 1/	6 a/
Physicians (per thousand people), 1999 1/	n/a
Population using improved water sources (%), 2001 3/	68
Population with access to essential drugs (%), 1999 3/	50-79
Population using adequate sanitation facilities (%), 2001 3/	90
Agriculture and Food	
Food imports (% of merchandise imports), 2001 1/	16 a/
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land), 2000 1/	56
Food production index (1989-91=100), 2001 1/	104
Cereal yield (kg per ha), 2001 1/	1 525
Land Use	
Arable land as % of land area, 2000 1/	5
Forest area as % of total land area, 2000 1/	44
Irrigated land as % of cropland, 2000 1/	3

Economic Indicators	
GDP (USD million), 2001 1/	9 341
Average annual rate of growth of GDP 2/	
1981-1991	n.a.
1991-2001	3.4
Sectoral distribution of GDP, 2001 1/	
% agriculture	45
% industry	16
% manufacturing	7
% services	39
Consumption, 2001 1/	
General government final consumption expenditure (as % of GDP)	6
Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	86
Gross domestic savings (as % of GDP)	8
Balance of Payments (USD million)	
Merchandise exports, 2001 1/	780
Merchandise imports, 2001 1/	1 660
Balance of merchandise trade	-880
Current account balances (USD million)	
before official transfers, 2001 1/	-887
after official transfers, 2001 1/	-298
Foreign direct investment, net 2001 1/	193 a/
Government Finance	
Overall budget deficit (including grants) (as % of GDP), 2001 1/	n/a
Total expenditure (% of GDP), 2001 1/	n/a
Total external debt (USD million), 2000 1/	6 676
Present value of debt (as % of GNI), 2000 1/	15
Total debt service (% of exports of goods and services), 2000 1/	10
Lending interest rate (%), 2001 1/	20
Deposit interest rate (%), 2001 1/	5

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* CD ROM 2003.
2/ United Nations Development Programme (UNDP), *Human Development Report*, 2000.
3/ UNDP, *Human Development Report*, 2003.

PREVIOUS IFAD FINANCING IN TANZANIA

Project Name	Initiating Institution	Cooperating Institution	Lending Terms	Board Approval	Loan Effectiveness	Current Closing Date	Loan Acronym	Amount Approved
Mwanza/Shinyanga Rural Development Project	World Bank: IBRD	World Bank: IDA	HC	13 Apr 78	28 Feb 79	31 Dec 84	L-I-2-TAN	USD 12 000 000
Southern Highlands Smallholder Food Crop Project	IFAD	World Bank: IDA	HC	05 Sep 85	03 Aug 87	31 Dec 93	L-I-176-TZ	SDR 14 500 000
Smallholder Support Project in Zanzibar	IFAD	World Bank: IDA	HC	13 Sep 89	07 Mar 91	31 Dec 97	L-I-242-TZ	SDR 8 150 000
Southern Highlands Extension and Rural Financial Services Project	IFAD	World Bank: IDA	HC	06 Apr 93	30 Jun 93	30 Sep 00	L-I-324-TZ	SDR 11 500 000
Smallholder Development Project for Marginal Areas	IFAD	UNOPS	HC	06 Dec 89	05 Oct 90	31 Dec 97	G-S-20-TZ L-S-24-TZ	SDR 650 000 SDR 11 450 000
Mara Region Farmers' Initiative Project	IFAD	UNOPS	HC	06 Dec 95	25 Jun 96	30 Jun 03	L-I-400-TZ	SDR 9 650 000
Agricultural and Environmental Management Project	IFAD	UNOPS	HC	04 Dec 96	10 Sep 97	31 Dec 03	L-I-433-TZ	SDR 10 300 000
Participatory Irrigation Development Programme	IFAD	UNOPS	HC	08 Sep 99	18 Feb 00	30 Sep 06	L-I-511-TZ	SDR 12 550 000
Rural Financial Services Programme	IFAD	UNOPS	HC	07 Dec 00	12 Oct 01	30 Jun 11	L-I-550-TZ	SDR 12 800 000
Agricultural Marketing Systems Development Programme	IFAD	UNOPS	HC	06 Dec 01	04 Oct 02	30 Jun 10	L-I-575-TZ	SDR 12 950 000

HC: Highly concessional
IBRD: International Bank for Reconstruction and Development (World Bank Group)
IDA: International Development Association (World Bank Group)

LOGICAL FRAMEWORK

Mainland

Narrative	Indicators	Means of Verification	Assumptions
Programme Goal Poverty reduction (PRSP goal) Greater productivity, profitability and farm incomes (ASDP PDO) from increased investment in agriculture (through greater private-sector involvement and improved public service delivery)	**Impact (third-level indicators)** Number of those living below the poverty line decreases from 48% to 24% by 2010 Agricultural GDP growth increases from 3.6% to 5% p.a. by 2007 25% of targeted farming households show improvement in productive assets ownership index by 2010 Child malnutrition (weight-for-age) reduced in 25% of targeted farming households by 2010	National statistics RDS surveys supported by ASSP	Political will for progressive devolution and commercialization continues, and is translated into policy reforms Macroeconomic factors and conditions remain stable and liberal
Programme purpose (or development objective) comprising two strategic objectives: 1. Targeted farmers (including the rural poor and women) have better access to, and use of, agricultural knowledge and technologies responsive to their needs thanks to sustained partnerships with service providers. This contributes to their household food sufficiency and cash income adequacy and hence their livelihoods	**Outcomes (second-level or headline indicators)** 1. 30% of 1.5 million assisted farmer group members, representing approximately 575 000 households, judge improved services as contributing to their family food sufficiency and cash income adequacy by PY 3 and 70% by PY 7 2. 25 % of assisted farmers show sustained use over more than 2 years of one or more relevant technologies, practices and products of knowledge by PY 3 and 75% by PY 7 3. 25% of group members fall within specific categories of disadvantaged, including food-insecure households, women-headed, orphan-headed and HIV/AIDS-affected households, and unemployed youth, the elderly or disabled	Surveys and participatory evaluations conducted under RDS and PO-RALG supported where required by ASSP and contracted national consultants, firms or institutions	Input supply, marketing systems and credit availability respond to higher effective farmer demand Other investments under ASDP (from other task forces) support ASSP's objectives
Strategic objective (or component) A.1 Farmer Empowerment (demand) Client capacity is improved to articulate demand, contract agricultural services and form partnerships with ASPs	**Outcomes (second-level or headline indicators)** 4. Groups and private ASPs access 25% of total ASSP funds through grant mechanisms/service contracts by PY 3; and 50% by PY 7 5. 50% of groups and forums have bank accounts with deposits equal to TZS 10 000 per member by PY 3; and 75% by PY 7 6. 50% of existing groups, plus four new groups per ward per	Ditto	Ditto

Narrative	Indicators	Means of Verification	Assumptions
	year are listed at the district, and the number of farmers represented by networks or groups doubles by PY 3; and 75% of all participating farmers are represented in recognized groups by PY 7		
Outputs: Component A.1, Farmer Empowerment – Farmers' knowledge and organization	**First-level results** Proportion of target group participating in viable groups doubles by end of Phase 1, from present estimated 15-20% (to be confirmed by baseline studies)	Baseline studies, PO-RALG M&E system reports	Farming and fishing are profitable
– Farmers' institutional and financial empowerment	Proportion of sustainable, registered and financially active groups doubles by the end of Phase 1	Stakeholder forum reports, LGA/RDS surveys, farm case studies	Ditto
Activities: **Component A.1, Farmer Empowerment**	Enable the delivery of appropriate advice and information to differentiated categories of farmers cost-effectively		
Strategic objective (or component) B.2. Provision of Agricultural Services (supply) Improved sector-service delivery from both reformed public providers and private/NGO providers is achieved	**Outcomes (second-level or headline indicators)** 7. The proportion of all services in participating districts delivered by NGOs and private service providers rises from existing levels by 25% by PY 3; and 50% by PY 7 8. 50% of all district and zonal service contracts and agreements executed in first three years are rated as satisfactorily completed by clients and 80% by PY 7 9. The proportion of farmers in participating districts that rate advisory services as improving rises from 10% to 25% by PY 3; and to 50% by PY 7 10. All zonal agricultural research and development institutes (ZARDIs) have institutionalized client-oriented management and development approaches (CORDEMAs) and established zonal agricultural research and development funds (ZARDEFs) by PY 7	National survey of agriculture and district diagnostic assessment. Completion reports will assess contract completion, relevance and responsiveness to farmer needs	New policies eliminate conflicts & unfair competition between private and public services Input supply, marketing systems & credit availability respond to higher effective farmer demand Other investments under ASDP support ASSP's objectives
Outputs: Component B.2, Provision of Agricultural Services	**First-level results** Value of services delivered through NGOs and private service providers rises by 25% by 2008; 50% of service contracts satisfactorily completed by 2007, and 80% by 2009; 75% of disseminated technologies adopted for more than one season	Baseline studies, PO-RALG M&E system reports	Contract mechanism and contract rates for ASPs are efficient and profitable. Farmers engage with

Narrative	Indicators	Means of Verification	Assumptions
			ASPs
– Institutional reform	**First-level results** Reform strategy for farmer-driven agricultural service provision prepared by end-2005, agreed with Government by mid-2006, and recommendations effective by end-2006	Publication of strategy; annual research/ extension review; district reports	Political will for progressive devolution and commercialization continues, and is translated into policy reforms
– Public sector reorientation and capacity building	**First-level results** National-level core team in place by end-PY 3, training curricula rise by 50%, and number of courses for targeted groups and ASPs rises to meet demand. All ZRELUs and relevant ministries have Internet connection and mobile telephones. Favourable farmer group evaluations of reoriented ASPs	Appointment contracts Reports from training institutes and zones District annual reports	All relevant ministries support reorientation reform Clients become more and more critically appreciative
– Private service provider support	**First-level results** Registry and guidelines for ASPs in place by end-PY 1 No. of courses for targeted groups and ASPs doubles each year 25% of public sector staff opt for private sector by PY 2 At least five contracts for assistance per participating district per year	Publications MAFS/MANREC records District records	programme steering committee approval. Sufficient availability of ASPs Favourable business environment for ASPs Conflict of interest with district teams as fund managers and ASPs avoided
– Service provision	**First-level results** ZARDEFs operational with 75% of research budget by 2008, plus 75% endorsement by farmers Number of funded farmer groups doubles each year	Research funds reports District M&E database	Farmers engage with ASPs
Activities: **Component B.2, Provision of Agricultural Services**	Deliver appropriate technologies, practices, advice and information in sufficient quantities and range to meet identified farmers' needs		
Strategic objective (or component) C.3 Programme Management	**Outcomes (second-level or headline indicators)** Outputs from each component are reported on time and	Funding statements Programme M&E Progress reports	

Narrative	Indicators	Means of Verification	Assumptions
Provide mechanisms to ensure sound coordination and quality control	disbursement targets are met		
– Management and coordination	**First-level results** Appropriate institutional structures and capacity to operate ASSP effectively developed at all levels, e.g. ASSP Board established and functioning, ASSP HQ/Executive fully staffed, ASSP structures/ procedures compliant with Local Government Act and regulations	ASSP progress reports Budget estimates	Local government capacity, particularly at district level, continues to be strengthened by LGA district development programmes and projects
– Service and contract quality control	**First-level results** Quality of services in legal, governance, participatory, technical, environmental terms assured, e.g. speed of contract processing meets targets, <20% of contracts cancelled or uncompleted, 90% of discovered frauds are pursued legally/reprimanded. Targeting of special groups also addressed: poverty, gender, HIV/AIDS, and 25% of group members fall within them	District M&E Court cases Beneficiary assessments, group records	Legal and supervisory processes facilitate service quality delivery
Planning and monitoring and evaluation	**First-level results** Participatory M&E system effective based on group, sub-project, service contract level recording, compliant with LGRP system, with feed-back adjustment to ASSP workplan at the national, zonal and local levels. Beneficiary groups monitor and evaluate own progress against self-developed criteria, and use lessons learned	ASSP records Annual review Beneficiary case studies	
Activities **Component C.3, Programme Management**	Develop training programmes for institutional strengthening and capacity building at the group, village, ward and district levels. Develop organizational structure, recruit and appoint staff. Develop management system with dynamic and participatory M&E control closely linked with district administration and stakeholder and farmer forums		

Zanzibar

Narrative	Indicators	Means of Verification	Assumptions
Programme goal Poverty reduction (PRSP Goal) Greater productivity, profitability and farm incomes (ASDP PDO) from increased investment in agriculture (through greater private-sector involvement and improved public-service delivery)	**Impact (third-level indicators)** Number of those living below the poverty line decreases from 48% to 24% by 2010 Agricultural GDP growth increases from 3.6% to 5% p.a. by 2007 25% of targeted farming households show improvement in productive assets ownership index by 2010 Child malnutrition (weight for age) reduced in 25% of targeted farming households by 2010	National statistics RDS surveys supported by ASSP	Political will for progressive devolution and commercialization continues, and is translated into policy reforms Macroeconomic factors and conditions remain stable and liberal
Programme purpose (or development objective) comprising two strategic objectives: 1. Targeted farmers (including the rural poor and women) have better access to, and use of, agricultural knowledge and technologies responsive to their needs thanks to sustained partnerships with service providers. This contributes to their household food sufficiency and cash income adequacy and hence their livelihoods	**Outcomes (second-level or headline indicators)** 1. 30% of about 600 000 assisted farmer group members, representing approximately 110 000 households in Zanzibar's nine rural districts, judge improved services as contributing to their family food sufficiency and cash income adequacy by PY 3 and 70% by PY 7 2. 25% of assisted farmers show sustained use over more than 2 years of one or more relevant technologies, practices and products of knowledge by PY 3 and 75% by PY 7 3. 25% of group members fall within specific categories of disadvantaged, including food-insecure households, women-headed, orphan-headed and HIV/AIDS-affected households, and unemployed youth, the elderly or disabled	Surveys and participatory evaluations conducted under RDS and RALG supported where required by ASSP and contracted national consultants, firms or institutions	Input supply, marketing systems and credit availability respond to higher effective farmer demand Other investments under ASDP (from other task forces) support ASSP's objectives
Strategic objective (or component) **A.1 Farmer Empowerment (demand)** Client capacity is improved to articulate demand, contract agricultural services and form partnerships with ASPs	**Outcomes (second-level or headline indicators)** 4. Groups and private ASPs access 25% of total ASSP funds through grant mechanisms/service contracts by PY 3; and 50% by PY 7 5. 50% of groups and forums have bank accounts with deposits equal to TZS 10 000 per member by PY 3; and 75% by PY 7 6. 50% of existing groups plus four new groups per ward per year are listed at the district, and the number of farmers represented by networks or groups doubles by PY 3; and 75% of all participating farmers are represented in recognized groups by PY 7	Ditto	Ditto

Narrative	Indicators	Means of Verification	Assumptions
Outputs: Component A.1, Farmer Empowerment Farmers' knowledge and organization	**First-level results** Proportion of target group participating in viable groups doubles by end of Phase 1, from present estimated 15-20% (to be confirmed by baseline studies)	Baseline studies, RALG M&E system reports	Farming and fishing are profitable
– Farmers' institutional and financial empowerment	Proportion of sustainable, registered and financially active groups doubles by the end of Phase 1	Stakeholder forum reports, LGA/RDS surveys, farm case studies	Ditto
Activities: **Component A.1, Farmer empowerment**	Enable the delivery of appropriate advice and information to differentiated categories of farmers cost-effectively		
Strategic objective (or component) **B.2 Provision of Agricultural Services (supply)** Improved sector-service delivery from both reformed public providers and private/NGO providers is achieved	**Outcomes (second-level or headline indicators)** 7. The proportion of all services in participating districts delivered by NGO and private service providers rises from existing levels by 25% by PY 3; and 50% by PY 7 8. 50% of all district and all zonal service contracts and agreements executed in first three years are rated as satisfactorily completed by clients and 80% by PY 7 9. The proportion of farmers in participating districts that rate advisory services as improving rises from 10% to 25% by PY 3; and to 50% by PY 7 10. All ZARDIs have institutionalized CORDEMA and established ZARDEFS by PY 7	National survey of agriculture and district diagnostic assessment. Completion reports will assess contract completion, relevance and responsiveness to farmer needs.	New policies eliminate conflicts & unfair competition between private and public services Input supply, marketing systems & credit availability respond to higher effective farmer demand Other investments under ASDP support ASSP's objectives
Outputs: Component B.2, Provision of Agricultural services	**First-level results** Value of services delivered through NGOs and private service providers rises by 25% by 2008; 50% of service contracts satisfactorily completed by 2007, and 80% by 2009; 75% of disseminated technologies adopted for more than one season	Baseline studies, RALG M&E system reports	Contract mechanism and contract rates for ASPs are efficient and profitable. Farmers engage with ASPs
– Institutional reform	**First-level results** Reform strategy for farmer-driven agricultural service provision prepared by end-2005, agreed with Government by mid-2006, and recommendations effective by end-2006.	Publication of strategy; Annual research/ extension review; district reports	Political will for progressive devolution and commercialization continues, and is translated into policy reforms
– Public-sector reorientation and capacity building	**First-level results** National-level core team in place by end-PY 3, training curricula rise by 50%, and number of courses for targeted groups and ASPs rises to meet demand. All ZRELUs and relevant ministries have Internet	Appointment contracts Reports from training institutes and zones District annual reports	All relevant ministries support reorientation reform Clients become more and

Narrative	Indicators	Means of Verification	Assumptions
	connection and mobile telephones. Favourable farmer group evaluations of reoriented ASPs		more critically appreciative
– Private service-provider support	**First-level results** Registry and guidelines for ASPs in place by end-PY 1 No. of courses for targeted groups & ASPs doubles each year 25% of public sector staff opt for private sector by PY 2 At least five contracts for assistance per participating district per year	Publications MANREC records District records	programme steering committee approval. Sufficient availability of ASPs Favourable business environment for ASPs Conflict of interest with district teams as fund managers and ASPs avoided
– Service provision	**First-level results** ZARDEFs operational with 75% of research budget by 2008, plus 75% endorsement by farmers Number of funded farmer groups doubles each year	Research funds reports District M&E database	Farmers engage with ASPs
Activities: **Component B.2, Provision of Agricultural Services**	Deliver appropriate technologies, practices, advice and information in sufficient quantities and range to meet identified farmers' needs		
Strategic objective (or component) C.3 Programme Management Provide mechanisms to ensure sound coordination and quality control	**Outcomes (second-level or headline indicators)** Outputs from each component are reported on time and disbursement targets are met	Funding statements Programme M&E Progress reports	
– Management and coordination	**First-level results** Appropriate institutional structures and capacity to operate ASSP effectively developed at all levels, e.g. ASSP Board established and functioning, ASSP HQ/Executive fully staffed, ASSP structures/ procedures compliant with Local Government Act & regulations	ASSP progress reports Budget estimates	Local government capacity, particularly at the district level, continues to be strengthened by LGA district development programmes and projects
– Service and contract quality control	**First-level results** Quality of services in legal, governance, participatory, technical, environmental terms assured, e.g. speed of contract processing meets targets, <20% of contracts cancelled or uncompleted, 90% of discovered frauds are pursued legally/reprimanded. Targeting of special groups also addressed: poverty, gender, HIV/AIDS, and 25% of group members fall within them	District M&E Court cases Beneficiary assessments, group records	Legal and supervisory processes facilitate service quality delivery

Narrative	Indicators	Means of Verification	Assumptions
– Planning and monitoring and evaluation	**First-level results** Participatory M&E system effective based on group, sub-project, service contract level recording, compliant with LGRP system, with feed-back adjustment to ASSP workplan at the national, zonal and local levels. Beneficiary groups monitor and evaluate own progress against self-developed criteria, and use lessons learned	ASSP records Annual review Beneficiary case studies	
Activities: **Component C.3, Programme Management**	Develop training programmes for institutional strengthening and capacity building at the group, village, ward and district levels. Develop organizational structure, recruit and appoint staff. Develop management system with dynamic and participatory M&E control closely linked with district administration and stakeholder and farmer forums		

APPENDIX IV

ORGANIGRAMMES

Mainland Programme Management – Overview of Phase 1

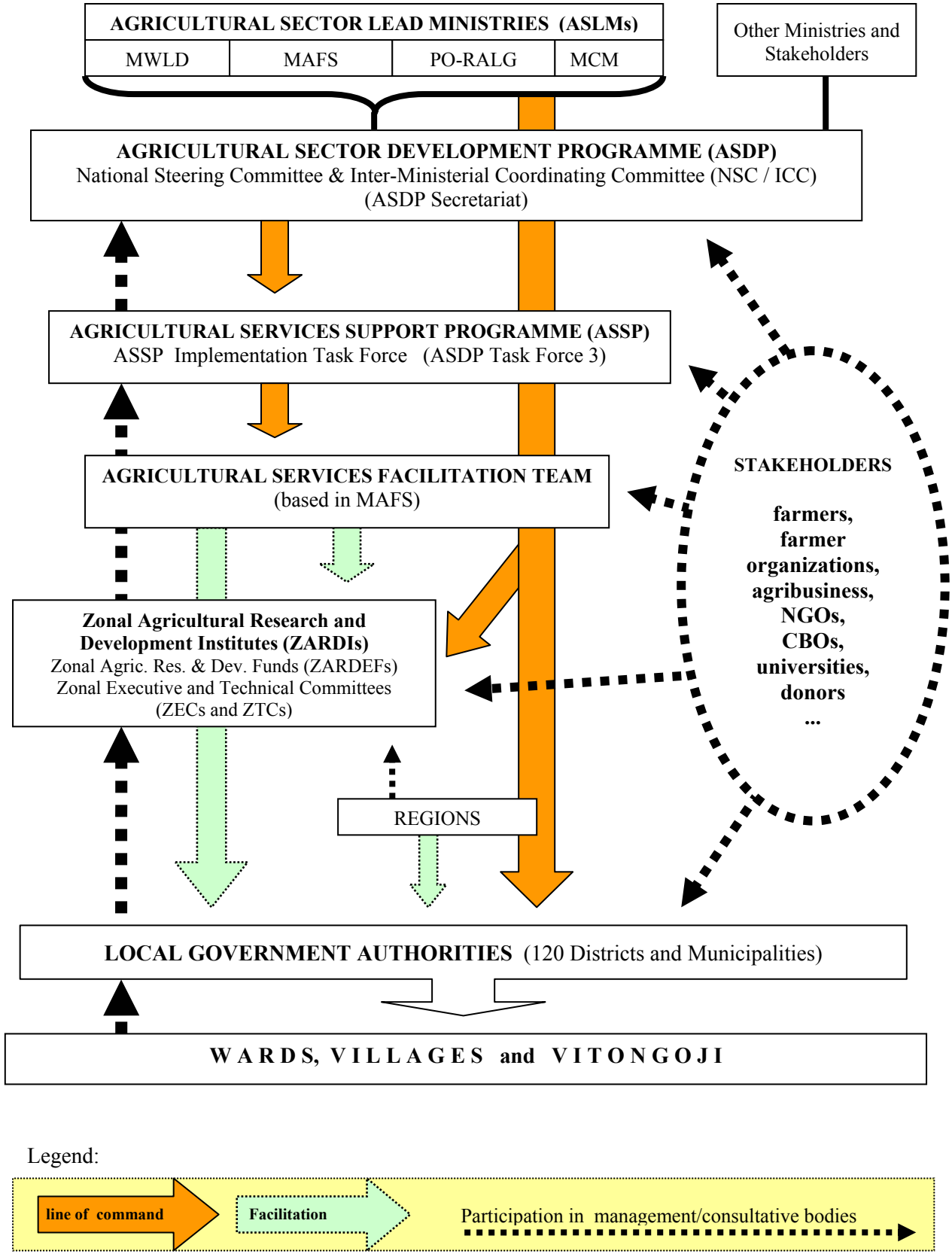

APPENDIX IV

Mainland – Proposed Agricultural Services Framework

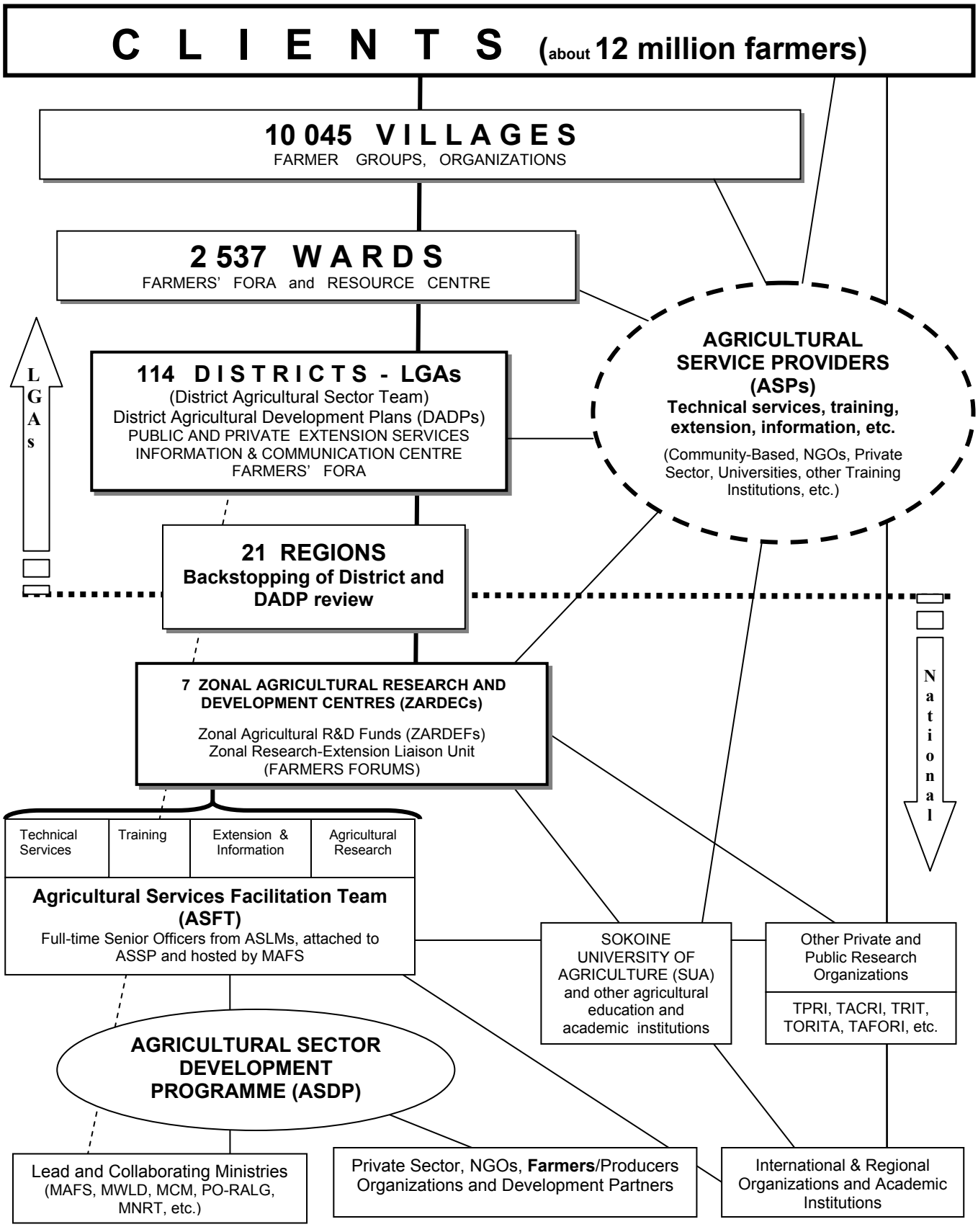

APPENDIX IV

Zanzibar – Programme Management and Implementation Structure

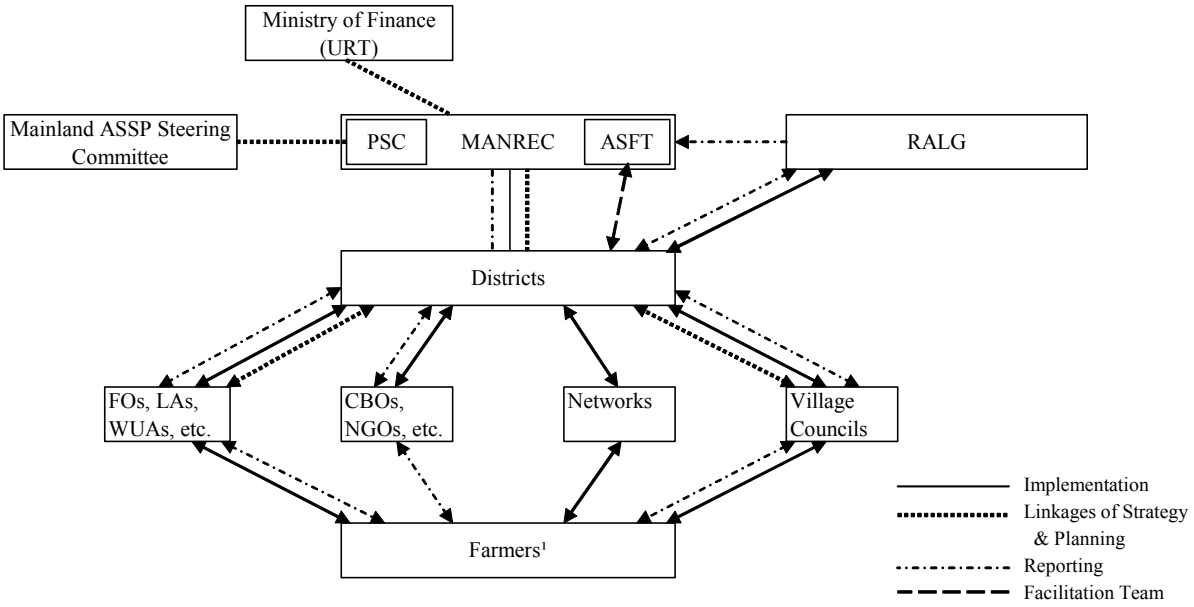

1. Rural Poor, Marginalised, Youth, Women

ASFT	Agricultural Services Facilitation Team	MOF	Ministry of Finance
ASSP	Agricultural Services Support Programme	NGOs	Non-Governmental Organizations
CBOs	Community Based Organization	PSC	Programme Steering Committee
FOs	Farmer Organisations	RALG	Regional Administration and Local Government
LAs	Livestock Associations	URT	United Republic of Tanzania
MANREC	Ministry of Agriculture, Natural Recourses, Environment and Cooperatives	WUAs	Water User Associations

ASSP Zanzibar Institutional Arrangements

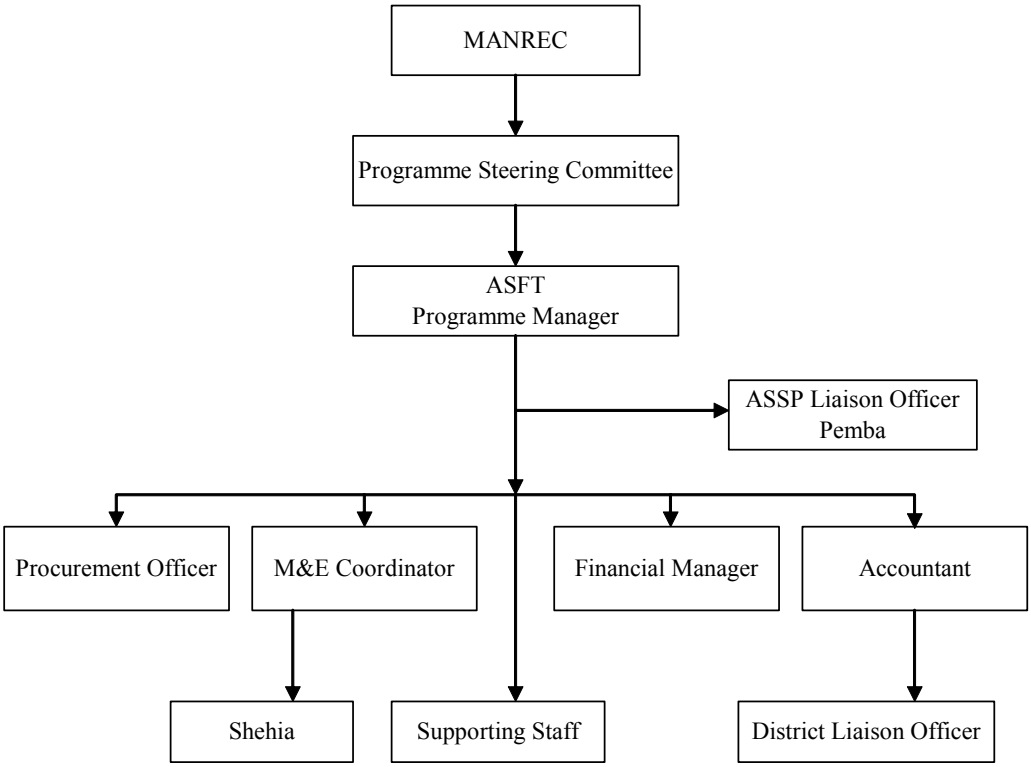

APPENDIX V

POVERTY ERADICATION ACTIVITIES OF OTHER MAJOR DONORS

1. In terms of national coverage and volume of funding in the agricultural sector, the major player has been the World Bank. The latter has been providing more general economic support to mitigate the fall-out from the structural adjustment programme through the Tanzania Social Action Fund (TASAF), which has concentrated on providing grants and loans for economic activities to groups of disadvantaged people. Apart from this, its main interventions have been through:

(a) the National Agricultural Extension Project, Second Phase – **NAEP II.** The project closed in 2003, having piloted the use of farmer groups, farmer motivators and farmer-field schools as components of a more effective, demand-led extension structure and system, but otherwise had little impact on services reform or on on-farm, wider impact beyond the direct participants;

(b) the Tanzania Agricultural Research Project, Second Phase – **TARP II.** This project closed in June 2004, which to a degree moved forward the agenda of client-oriented research management (CORMA) and improved the dissemination of research findings. However, it did not turn these findings into practicable on-farm systems or transform the introspective, scientific ethos of the research establishment; and

(c) the Participatory Agricultural Development and Empowerment Project – **PADEP** – which will eventually cover selected villages or wards in some 28 districts with investment funds following participatory diagnosis. Although this project can be considered a forerunner of ASSP, it will not focus on extension service reform or improvement.

2. The African Development Bank is the next largest donor to the United Republic of Tanzania and is now in the process of finalizing a new intervention under Task Force 1 – for investments – of ASDP. The emphasis will be on preparing and implementing DADPs, including support to farmer and community initiatives, farmer group capacity building, farmer-field school establishment and operation, rural infrastructure, microfinance and marketing, but again with substantive input to the strengthening and implicit expansion of the existing public-sector capacity and no specific focus on extension or research service reform. This programme will be typical of others where there is a degree of overlapping with the ASSP and where, therefore, the coverage and scope of operations will need to be tailored to fit farmer and district client needs.

3. Of the other multilateral agencies, the European Union (EU) has mainly provided technical assistance through FAO for the ASDP Secretariat; support from Stabex funds from commodity export value differentials for coffee and tea research; and some assistance for DADP preparation in selected districts in Dodoma Region. The EU is also involved with the Japanese International Cooperation Agency, which has also provided periodic support to the ASDP Secretariat, the Danish International Development Assistance (DANIDA) and possibly others, in additional studies designed to consolidate current investigations into the convergence or otherwise of individual donor implementation arrangements for investments related to DADPs and into the actual performance of DADP execution.

4. The implicit aim of this new study is the proposition of further joint donor support for DADP preparation and execution. It should be noted that, during appraisal field work, the chairperson of Task Force 1 revealed that in a sense, by January 2005, it would have a basket fund, since under the local government support project it had available unconditional grant funds for general support from a series of bilateral donors – including EU, The Netherlands, Ireland, DANIDA, Finnaid and Norad – that currently had ongoing or prospective integrated projects, including agriculture in some cases, in 33 districts.

5. While not a major donor, FAO has been instrumental in providing technical, supervisory and project planning support to a number of initiatives, including project formulation for agricultural investment under the New Partnership for African Development (NEPAD), and of the IFAD technical assistance grant for integrated pest management and farmer-field school development.

6. The Netherlands Government has been funding a district rural development programme, which is scheduled to close in June 2004 and has been assisting LGAs in 14 districts in the planning and execution of sustainable development processes, involving communities, community-based organizations, NGOs and private-sector consultants and contractors to identify, implement and evaluate development activities. While this programme has had a wider focus than just agriculture, it has tested and proved modalities of empowerment – and to some extent service reform – that can be adapted for the ASSP. The Government of The Netherlands has also been a major actor in the CORMA initiative for the research sector.

7. Through DANIDA, the Danish Government is implementing an agricultural sector programme support project in its second phase in seven regions. This project has been providing agricultural development support to LGAs in participatory planning and implementation of sub-projects; in private-sector agricultural support; in seed industry development; and in policy development work. The DCI which is a cofinancier with IFAD in the PIDP and AMSDP, is implementing a relevant intervention, the Eastern Zone Client-oriented Research and Extension Project, which has pioneered participatory planning and outsourcing methods for the provision of technical and advisory services that can be seen as a trail-blazing initiatives for the ASSP. DCI is interested in the financing of ASSP.

8. Apart from the above-mentioned donors, it is understood that the Government of Sweden supports a long-term district development programme in three Lake Basin districts, with a partnership/budget support approach to LGRP implementation; and that the Government of Belgium is preparing an agricultural sector assistance programme for Kigoma Region. It is believed that these donors and the Government of Germany, through the German Agency for Technical Assistance, may also be interested in contributing to the basket fund or otherwise assisting in the implementation of the ASSP.